التَّأْوِيلُ النَّحْوِي للشَّاهِدِ الشِّعْرِي عندَ ابنِ السَّرَّاج

الدكتور / نواف بن أحمد حكمي

أستاذ النحو والصرف المساعد بجامعة نجران
كلية العلوم والآداب بشرورة

الدكتور / صادق بن يسلم العي

أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة حضر موت
والمعار إلى جامعة نجران/ كلية العلوم والآداب بشرورة

العدد الحادي والعشرون

للعام ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الجزء الرابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٧م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

التأويل النحوي يعني النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفًا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها، وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألَّا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطرادها . فهو يدور في فلك المعنى، ثم تطور ليكون وسيلة للمحافظة على الأصل النحوي الذي وضعه النحويون؛ فجاءت أكثر تأويلاتهم للنصوص دائرة في فلك المحافظة على هذا الأصل من الشواهد التي قد تزعزعه وتبعده فيسود الاضطراب على ما أصلوا وقعَّدوا، فكان التأويل المهرع الذي يهرعون إليه عندما تتصادم النصوص والشواهد .ولما كان ابن السراج(٣١٦هـ) من أبرز نحاة البصرة أحببنا أن نسلط الضوء على منهجه في هذه الظاهرة لأنه يمثل اتجاهًا كبيرا في النحو العربي. ولعل أبرز أسباب اختيار هذا الموضوع هو تلمس مدى جدوى تأويل النصوص وخدمته للنص اللغوي، فهل هذه الظاهرة حميدة تخدم النص اللغوي؟ أم أنها مجرد افتراضات وتمحلات وتخيلات تكبل معصم النحو، وترهق كاهل دارس اللغة .وقد خلص البحث إلى أن مجمل تأويلات ابن السراج كانت مفيدة للنص اللغوي خادمة له مراعية للقواعد النحوية، ولم تكن مجرد افتراضات عقيمة تعيق حركة التطور في النحو العربي.

Abstract

The grammatical interpretation means to look at what has been transferred from eloquent speech, which is contrary to the standard and rules derived from the correct texts; and to work on interpreting and directing it to agree with these values and rules. On condition that this orientation should not lead to changing the rules or shaking them as it is in the orbit of the meaning. Then it devolved to be a means of preserving the grammatical origin which was formulated by the grammarians. The most of their interpretations of texts came to be in the orbit of preserving this origin of evidences that may shake and distanced it, and therefore, the disorder will prevail over what they have established. Therefore, interpretation was the solution that they rush to when the texts and evidence collide. As Ibn al-Sarraj, one of the most prominent grammarians of Basra, I wanted to shed light on his approach to this phenomenon. He represents a great trend in Arabic grammar. The most important reason for choosing this topic is to approach the feasibility of interpreting texts and the usefulness of the interpretation the linguistic text. Is this a good phenomenon to support the linguistic text? Or they are just assumptions, tricks and imagination shackle the wrist of grammar and burden the language learner. The research concluded that all the interpretations of Ibn al-Sarraj were useful for the linguistic text, and subjected to the grammatical rules. They were not just futile assumptions that hamper the evolution of Arabic grammar

مقدمة البحث

يلجأ النحويون إلى التأويل حرصًا على الأصل من الانهيار أمام الشواهد النثرية والشعرية؛ ولذا تصبح النصوص عرضة للافتراضات والتخمينات والتقديرات. كذلك يلجأون إليه ليعززوا آراءهم النحوية أمام آراء النحاة الأخرى، كما أن هناك شواهد شعرية ونثرية لا يصح حملها على ظاهرها؛ لأن المعنى ليس عليه، فالالتجاء إلى التأويل لا مفر منه؛ لتصحيح المعنى. ونمت ظاهرة التأويل بين أنصار المذهب البصري، وتعددت قواعده وتشعبت مسائله؛ محاولين تأويل الظواهر اللغوية؛ حتى توافق القاعدة النحوية التي تبنوها بناءً على القياس المبني على المطرد والشائع والكثير؛ على عكس الكوفيين الذين بنوا قواعدهم على كل شاهد وصل إليهم.

ولما كان ابن السراج من أبرز نحاة البصرة حيث انتهيت إليه إمامة البصريين في زمنه، ويكفيه مكانة أن حلقته كان يؤمها كثيرون من كبار النحويين في مقدمتهم السيرافي (٣٦٨هـ) وأبو علي الفارسي(٣٧٧هـ)، وقد قرأ الأخير عليه كتاب سيبويه؛ ولهذا أحببنا أن نسلط الضوء على منهجه في هذه الظاهرة؛ لأنه يمثل اتجاها كبيرا في النحو العربي. ولعل أبرز أسباب اختيار هذا الموضوع هو تلمس مدى جدوى تأويل النصوص وخدمته للنص اللغوي، فهل هذه الظاهرة حميدة تخدم النص اللغوي؟ أم أنها مجرد افتراضات وتمحلات وتخيلات تكبل معصم النحو، وترهق كاهل دارس اللغة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة، ومدخل، وخمسة مباحث، وخاتمة. ففي المقدمة تكلمنا على أهمية الموضوع وسبب اختياره، وفي المدخل تطرقنا إلى تعريف التأويل في اللغة والاصطلاح، وأنماط التأويل عند ابن السراج.

وأما المبحث الأول فقد جعلناه للحذف والتقدير، وقد وقفنا فيه على خمس مسائل نحوية، وأما المبحث الثاني فقد جعلناه للزيادة، حيث عرضنا فيه أربع مسائل، وأما المبحث الثالث فقد خصصناه للتقديم والتأخير، ذكرنا فيه أربع مسائل، وأما المبحث الرابع فقد جعلناه للتعريف والتنكير، وقفنا فيه على ثلاث مسائل، وأما المبحث الخامس فقد عرضنا فيه الحمل على الموضع أو المعنى، وناقشنا فيه ثمان مسائل، ثم خُتِم البحث بخاتمة ذُكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها.

مدخل

التأويل في اللغة

التأويل مصدر أوَّل يؤوِّل، وفي اشتقاقه احتمالان: إما من آلَ الشيءُ يَؤُولُ أَوْلًا ومَآلًا: رَجَع، وأَوَّلَ إِليه الشيءَ: رَجَعَه، وأُلْتُ عَنِ الشَّيْءِ: ارْتَدَدْتُ، والأَوْلُ الرجوع، وأَوَّلَ الكلام وتَأَوَّلَهُ: دبَّره وقدَّره، وأَوَّلَهُ وتَأَوَّلَهُ: فَسَّره. وقوله عز وجل: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾[١]،أَي: لم يكن معهم علم تأويله[٢]. وقال أبو منصور (٣٧٠هـ): يقال أُلْتُ الشيءَ أَؤُولُهُ: إذا جمعته وأَصلحته، فكان التأويل جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه[٣].

وأما قول اللَّه عز وجل: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾[٤]؛ فقد قيل: "معناه هل ينظرون إلا ما يَؤُول إِليه أمرهم من البعث، قال: وهذا التأويل هو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾[٥]، أي: لا يعلم متى يكون أمر البعث، وما يؤول إِليه الأمر عند قيام الساعة إلا اللهُ والراسخون في العلم يقولون آمَنَّا به أَي: آمَنَّا بالبعث"[٦]. والتأويل: عبارة الرؤيا، وفي التنزيل العزيز: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾[٧].

---

(١) يونس آية ٣٩ .
(٢) ينظر: التهذيب (أول)، لسان العرب (أول).
(٣) ينظر: التهذيب (أول)، ولسان العرب (أول).
(٤) الأعراف آية ٥٣ .
(٥) آل عمران آية ٧ .
(٦) ينظر: لسان العرب (أول).
(٧) يوسف آية ١٠٠ .

الاحتمال الثاني أن يكون من آلَ ماله يؤوله إيالة إذا أصلحه وساسه. والائتِيال: الإِصلاح والسياسة. والإِيالة السياسة[١].

ويتلخص من هذين القولين أن المؤِّول على القول الأول كمن يفسِّر الكلام ويشرحه، ويقدِّر حتى يرجع به إلى أصله الذي كان عليه، وعلى القول الآخر يكون المؤِّول كمن يسوس الكلام سياسة حتى يحمله على معانيه المقصودة.

التأويل في الاصطلاح

انبنى المفهوم الاصطلاحي للتأويل على المفهوم اللغوي، فهو يتسق مع وجهة النظر اللغوية التي تعني الانصراف من معنى إلى معنى آخر عندما يتوافر دليل يدعمه، والتأويل وإن كان ظاهرة لغوية ترتبط باللفظ والمعنى أساسًا إلا أنه لم يستعمل كمصطلح في البيئة اللغوية –خاصة في المراحل الأولى– بقدر ما استعمل في الدراسات الدينية، ولا غرو في ذلك فالعلوم اللغوية لم تقم إلا لخدمة النص الديني[٢]. وقد تعددت تعريفات التأويل عند المتكلمين والمحدثين واللغويين والمتصوفة وغيرهم، ومن التعريفات المشهورة والمعتمدة في هذا المجال: التأويل: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى مرجوح يحتمله[٣]، لدليل دلّ على ذلك، وهذا المعنى لا يقوم على القطع بل يسير في ساحة الظنّ. وقال ابن حزم(ت ٤٥٦ه): "التأويل نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر، فإن كان نقله قد صح ببرهان، وكان ناقله واجب الطاعة، فهو حق، وإن كان نقله بخلاف ذلك، اطرح ولم يلتفت إليه، وحكم لذلك النقل بأنه

(١) ينظر: التهذيب (أول)، لسان العرب (أول).
(٢) ينظر: التأويل النحوي نحو الخروج عن النص ٣ ، للدكتور خالد حسين أبوعمشة.
(٣) ينظر: التعريفات ٥٠.

باطل، والعموم حمل اللفظ على كل ما اقتضاه في اللغة"[١]. فصرف اللفظ من معنى إلى معنى آخر لابد أن يدل عليه دليل، وتعضده قرينة قوية.

والتأويل عند النحاة لا يخرج عن هذا المعنى، فهو يدور في فلك المعنى، ثم تطور ليكون وسيلة للمحافظة على الأصل النحوي الذي وضعه النحويون؛ فجاءت أكثر تأويلاتهم للنصوص دائرة في فلك المحافظة على هذا الأصل من الشواهد التي قد تزعزعه وتبعده فيسود الاضطراب على ما أصلوا وقعَّدوا، فكان التأويل المهرع الذي يهرعون إليه عندما تتصادم النصوص والشواهد[٢]. وقد عرفه الدكتور غازي مختار طليمات بقوله: «التأويل النحوي: يعني النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفًا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها، وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألَّا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطرادها»[٣].

أنماط التأويل عند ابن السراج:

تكرر لفظ (التأويل) عند ابن السراج في كتابه الأصول في النحو أربع عشرة مرة، وبلفظ الفعل (يتأول) ست مرات. كما ورد بألفاظ كالتقدير، والجعل، والتوجيه، والوجه، والاحتمال مرات يصعب حصرها. واتخذ التأويل عنده خمسة أنماط:

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٤٢/١.
(٢) ينظر: التأويل في الحديث النبوي الشريف ٦.
(٣) ينظر: أثر التأويل النحوي في فهم النص ٢٤٩، للدكتور غازي مختار طليمات، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد ١٥ .

١. الحذف والتقدير.
٢. الزيادة
٣. التقديم والتأخير
٤. التعريف والتنكير .
٥. الحمل على الموضع أو المعنى. وما سيأتي من مباحث سنتناول فيها هذه الأنماط في شواهده الشعرية.

المبحث الأول

الحذف والتقدير، وفيه عدة مسائل

المسألة الأولى: **حذف بعض الكلمة للضرورة**

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ ورْقِ الحَمِي[١]

ورد هذا البيت في سياقات الحذف عند ابن السراج؛ حيث تم حذف الميم التي هيَ لامُ الفعلِ، وقلب ألف(الحمامِ) ياءً، وهذا جائز في الضرورة، قال: "وأحسنُ ما قيل فيه: إنَّ الشاعر لما اضطرَّ حذف الأَلفَ من (الحمامِ)؛ لأَنَّها مَدةٌ كمَا تحذفها من سائر المدود، فصارَ (الحَمِمُ) فلزمهُ التضعيفُ فأَبدلَ من إحدى الميمينِ ياءً كما فعلوا في (تَظَنَيْتُ)"[٢]. وقد أول النحويون البيت السابق عدة تأويلات، وهي[٣]:

الأول: أنه حذف الألف من (الحمام) فصار (الحمم)، فأبدل من الميم الأخرى ياء لكراهية التضعيف، كما قالوا: تقضى البازي، وإنما هو تقضض، وهذا الوجه الذي حسنه ابن السراج. **الثاني**: أنه حذف الميم فصار (الحما)، فكسر الميم فصارت الألف ياء؛ لانكسار ما قبلها. **الثالث**: أنه حذف الألف والميم فصار الحم، فكسر الميم؛ للقافية فخرج منه ياء الإطلاق. الرابع: أن يكون حذف الميم على حدّ الترخيم في غيرِ النداء ضرورة، ثمّ أبدل من الألف ياءً، كما أُبدل من الياء ألف في نحو (مدارٍ)، و(صَحارٍ). الخامس: أنه حذف على ترخيم التصغير،

---

(١) البيت من الرجز، وقائله العجاج . ينظر: ديوانه١/٤٥٣، الكتاب١/٢٦، اللباب في علل البناء والإعراب١/٤٠١ .

(٢) الأصول في النحو٣/٤٥٩ .

(٣) ينظر: المقصور والممدود٤٥٤، سر صناعة الإعراب٢/٣٥٣، شرح المفصل لابن يعيش٤/٩٧.

وهو جائز في الكلام وفي الشعر، وهو عبارة عن تصغير الاسم على حذف ما فيه من الزوائد، كقولهم في تصغير (أزهر): (زهير)، وفي تصغير (حارث): (حريث)[١]. السادس: وقد ذهب إليه أبو العلاء المعري وهو أنه أراد من ورق الحمام الحمي، أي: المحمي، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه وخفف الياء المشددة، فقال: من ورق الحمي، وذلك غير جائز في سعة الكلام؛ لأن الصفة غير خاصة بجنس الموصوف؛ لأن (الحمي) قد يوصف بها (غير) الحمام[٢].

ومنع بعض النحويين كابن جني (٣٩٢هـ) وابن مالك (٦٧٢هـ)، وابن الصائغ (٧٢٠هـ) وغيرهم الترخيم في قولهم: (الحمي) ضرورةً؛ كونه غير صالح لمباشرة حرف النداء؛ لما فيه الألف واللام، وإنما جعله من الحذف المستباح[٣]، وهذا مذهب سيبويه (١٨٠هـ)[٤]. وقد عد بعض النحويين الترخيمَ هنا شاذًا من وجهين: الأول حذفه الألفَ والميم معًا، وقياس الترخيم حذف الميم فقط، الثاني: قلبه الألف ياء أو حذفها، فتكون الياءُ ياءَ إطلاق، وكلاهما شاذ[٥].

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/٢١٠ .
(٢) ينظر: ضرائر الشعر ١٤٣ .
(٣) ينظر: المحتسب١/٧٨، شرح التسهيل٣/٤٣١ ، همع الهوامع٢/٧٨ .
(٤) ينظر: الكتاب١/٢٦ .
(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب٢٠٠ .

المسألة الثانية: الحذف والإيصال

أورد ابن السراج في باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين أن ثمة أفعالا تتعدى إلى مفعولين في اللفظ، وحقها أن تتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر، إلا أنهم حذفوا حرف الجر في ذلك كقول الشاعر:

أستغفرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إِلَيهِ الوَجْهُ والعَمَلُ[1]

وقول عمرو بن معد يكرب (٢١هـ)[2]:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَبِ

أراد: أستغفر الله من ذنب، وأمرتك بالخير[3] . وعند الفراء (٢٠٧هـ) الكلام باللام، أي: أستغفر الله لذنب؛ مستدلا بقوله تعالى:﴿وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ﴾[4]، وقوله تعالى:﴿فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ﴾[5].

والحذف ليس كثيرا في كلامهم، وإنما يتكلم به بعض العرب، ولا يجوز حذف حرف الجر قياساً، وإنما هو من باب السماع[6] . قال سيبويه: "وإنما فُصِلَ هذا أنها أفعال توصل بحرف الإضافة، فتقول: اخترته من الرجال، وسمّيته بفلان،

(١) البيت من البسيط، وقائله مجهول . ينظر: المقتضب٣٢١/٢، الخصائص٢٥٠/٣ .
(٢) البيت من البسيط . ينظر: الكتاب٣٧/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي١٧٠/١، المفصل٣٨٧، مغني اللبيب ٤١٥ .
(٣) ينظر: الأصول في النحو١٧٨/١ .
(٤) يوسف آية ٢٩ .
(٥) آل عمران آية ١٣٥ .
(٦) ينظر: الكتاب بتصرف ٣٨/١ .

كما تقول: عرّفته بهذه العلامة، وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجرّ عمل الفعل "[١].

ونصُّ سيبويه يشير إلى أن هذه الأفعال في الأصل تتعدى إلى مفعول واحد بغير حرف جر، وأن أحد المفعولين غير فاعل بالآخر في الأصل، إنما فصله من القسم الأول؛ لاختلاف معناهم في الأصل[٢] .

وجوز السهيلي (٥٨١هـ) حذف حرف الجر بشرطين: أحدهما اتصال الفعل بالمجرور، فإن تباعد منه لم يكن بد من الباء. الثاني: أن يكون المأمور به حدثاً، فإن كان جسماً أو جوهراً، لم تحذف الباء من نحو: (أمرتك بزيد)، ولا تقول: أمرتك زيداً، لأن الأمر في الحقيقة ليس به ولا للتكليف به متعلق، وإنما تدخل الباء عليه مجازاً، كأنك قلت: أمرتك بضرب زيد أو إكرامه، ثم حدفت" [٣] .

وذهب بعض النحويين كابن الطراوة (٥٢٨هـ)، إلى أنه يتعدى بنفسه إلى مفعولين صريحين، وأن قولهم: أستغفر الله من الذنب، إنما جاء من باب التضمين، وهو محجوج بقول سيبويه، ونقله عن العرب[٤] .

---

(١) الكتاب ٣٨/١ .

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي بتصرف ٢٧٦/١ .

(٣) ينظر: نتائج الفكر ٢٥٩ .

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣٠٥/٢ .

المسألة الثالثة: حذف الفعل لكثرته في كلامهم

فكرتْ تَبتغيهِ فَوَافَقَتْهُ عَلَى دَمِه وَمَصْرَعِهِ السِّبَاعَا[1]

أورد ابن السراج بيت القطامي (١٣٠هـ) في باب تغير وجه الإعراب للقافية، ثم ذكر أنه لما قال: (وافقتهُ) عُلم أنها قد صادفتِ السباعَ معه، فكأنه قال: صادفتِ السباعَ على دمه ومصرعه؛ إذ الموجودان متقارنان، فاستغنى بفعل أحدهما عن الفعل الآخر[2].

وتأويل ابن السراج قد سبقه إليه سيبويه[3]. وعند ابن جني هو على حذف المضاف؛ أي: آثار السباع؛ لأنها لو صادفت (السباع) هناك لأكلتها أيضًا، وهناك مضاف آخر محذوف؛ أي: صادفت السباع على أشلائه وبقاياه، لأنها إذا وافقت آثار السباع على دمه ومصرعه؛ فإنما وافقت بقاياه لا جميعه[4]. وقد جعل قوم هذا من الضرورات، وأرى أن فيه تجاوزا؛ لأن الحذف يحتمله الشاهد دون الحاجة إلى الضرورة [5] . وكان أبو العباس المبرد (٢٨٦هـ) يرد هذا البيت، زاعما أنه لم يتم ما قصده؛ لأنه أراد: فصادفته على حال ما، فتمام الكلام المقصود ذكر الحال، فلم يجز أن يحمل النصب على إضمار معنى اللفظ الأول. ويرويه هكذا:

فَكَرّتْ عِندَ فَيقَتِهَا فَأَلْفَتْ عَلَى دَمِهِ وَمَصْرَعِهِ السِّبَاعَا

---

(١) البيت من الوافر. ينظر: ديوانه ٤٢، الكتاب ١:٢٨٤، الخصائص٢/٤٢٨، إيضاح شواهد الإيضاح ١/٤٨٢ .

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٣/٤٧٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٢٨٤.

(٤) ينظر: المحتسب ١/٢٢٠.

(٥) ينظر: ما يجوز للشاعر من الضرورة ٣١٤ .

ولا إشكال في البيت على هذه الرواية[١] .

قال أبو علي الفارسي: "والضمير المنصوب في قوله: (فوافقته) يحتمل أشياء، لا يكون في واحد منها ضمير الولد: أحدها: أن يكون كنايةً عن المصدر، كأنه: وافقَ الوفاق، فأضمر المصدرَ؛ لدلالة الفعلِ عليه، وعلى هذا عندنا قراءةُ من قرأ[٢]:﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۖ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ﴾[٣]. يجوز أن تكون الهاءُ للمكان، اتَّسع، فحذف الجارَّ، كأنَّ الأصل: كان وافقَ الولدَ في مكرِّه، أي في مكان كروهِ، أو زمانه. فإذا أمكن في الضَّمير، من وافقته هذا، جاز أن يكونَ (السِّباعُ) مفعولاً لهذا الفعلِ الظاهرِ، دونَ فعلٍ آخرَ مضمرٍ، كما لو ذكرتَ المصدرَ، أو اسمَ الزَّمان، واسمَ المكان، فعدَّيته إلى أحدِ ذلك، أو إلى جميعه، كان السِّباعُ مفعولَ الظاهر"[٤]. وتأويل أبي علي كون (السباع) مفعول الفعل الظاهر أرى أن فيه بعدًا عن المعنى، وتحميل البيت أكثر مما يحتمل .

(١) ينظر: شرح ابن السيرافي ٢٤٩/١، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٥٦ .
(٢) قراءة ابن عامر بكسر الهاء مشبعةً . ينظر: معاني القراءات للأزهري ٣٧٠/١، حجة القراءات ٢٦٠ .
(٣) الأنعام آية ٩٠ .
(٤) كتاب الشعر ٥٠٠ .

المسألة الرابعة: إضمار (قد) في جواب القسم

وردت مسألة إضمار (قد) عند ابن السراج في باب الذي العامل فيه حرف جامد، وحاول أن يفرِّق بين اللام التي تلحقها النون، وتكون ملازمة لها، وهي الخاصة بالأفعال، وبين اللام الداخلة على الأسماء، ثم قال بعد ذلك: " فإذا سمعت: والله لقامَ زيد، فهذه اللام هي التي إذا دخلت على المستقبل كان معها النون، كما قال امرؤ القيس (٥٤٥م)[١]:

حَلَفْتُ لَهَا باللــهِ حلفَــةَ فَاجِــرٍ لَنَامُوا فَمَا إن مِنْ حَديثٍ ولا صَالي

ويقال: إنه أراد: لقد ناموا، فلما جاء (بقد) قربت الفعل من الحاضر، فهذه اللام التي تكون معها النون غير مقدر فيها الابتداء"[٢] .

إذن (لام) جواب القسم يجوز دخولها على الجملة الاسمية نحو: واللهِ لزيدٌ قائم ، وعلى الجملة الفعلية، كقوله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[٣]، وكقوله تعالى:﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[٤]وجوز بعض النحويين دخولها على الفعل الماضي الخالي من (قد)، كما ورد في بيت امرئ القيس السابق[٥]، وعدَّ بعضهم ذلك شذوذا[٦].

---

(١) البيت من الطويل . ينظر: الديوان١٣٧، حروف المعاني والصفات٤٢ .
(٢) الأصول في النحو ٢٤٢/١ .
(٣) الأنبياء آية ٥٧ .
(٤) يوسف آية ٩١ .
(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ٧١/٢، المفصل ٤٥٠ ، الجنى الداني ١٣٥.
(٦) ينظر: همع الهوامع٤٨٩/٢ .

وذكر الزمخشري (٥٣٨هـ) بأن الجملة القسمية لاتساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها، التي هي جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى (قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم(١).

وتعرض ابن عصفور (٦٦٩هـ) لهذه المسألة قائلاً: "إن الفعل إذا كان قريباً من زمان الحال، أدخلت عليه (اللام) و(قد): والله لقد قام زيدٌ، فإن (قد) تقرب من زمن الحال، وإن كان بعيداً من زمن الحال أتيت باللام وحدها، فقلت: والله لقام زيد، ثم استشهد ببيت امرئ القيس السابق ذكره"(٢).

ويرى السمين الحلبي(٣) (٧٥٦هـ) أن حذف (قد) حسُن للطول الذي ورد في البيت، فهناك مسافة بين القسم في قول الشاعر: (حلفت) وبين جواب القسم في قوله: (لناموا) كما حذفت (اللام) في قوله تعالى:﴿ قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ﴾(٤).

(١) الكشاف ١١٢/٢ .
(٢) شرح جمل الزجاجي٥٢٦/١، ٥٢٧ .
(٣) ينظر: الدر المصون ٧٤٣/١٠ .
(٤) البروج آية ٤ .

المسألة الخامسة: حذف لام الأمر وإبقاء عملها للضرورة

ذكر ابن السراج أنه يجوز حذف لام الأمر في الشعر مع إعمالها مضمرة، كقول الشاعر[١]:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

أراد: ليبكِ، ولا يجوزُ أن تضمر (لَمْ) و(لا) في ضرورة شاعرٍ، ولو أُضمرا لالتبس الأمر بالإيجاب[٢]. ومن ذلك أيضا قول الشاعر[٣]:

مُحَمَّد تَفْدِ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبَالا

وللمبرد رأي آخر في المسألة؛ إذ لا يرى ذلك؛ بحجة أن عوامل الأفعال لا تضمر، والجزم ضعيف، فهو كالخفض في الأسماء، وحمل البيت الأول على المعنى؛ لأنه إذا قال: فاخمشي، فهو في موضع: فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى، ولم يجزمه بلام محذوفة، كما أنه أنكر البيت الثاني رغم أنه في كتاب سيبويه، وقال: إنه غير معروف[٤]، وجعل الأخفش (٢١٥هـ)[٥] الحذف قبيحا، وذكر ابنُ مالك أن البيت لا يثبت؛ لجواز أن يكون أراد: تفدي نفسك، على الخبر، ولكن حذف الياء تخفيفها، كما حذفوا في: الأيد، يريد: الأيدي[٦] .

---

(١) البيت من الطويل. وقائله متمم بن نويرة . ينظر: معاني القرآن للأخفش ٨٣/١، المقتضب ١٣٢/٢ .
(٢) ينظر: الأصول في النحو ١٥٧/٢.
(٣) البيت من الوافر، منسوب للأعشى . ينظر: الكتاب ٨/٣، شرح كتاب سيبويه ١٩٧/٣، الإنصاف ٤٣٢/٢ .
(٤) ينظر: المقتضب ١٣٣/٢ .
(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٨٣/١.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٥٩/٤ .

وما منعه صاحب المقتضب أجازه الكسائي (١٨٩هـ) حتى في النثر، بشرط تقدم (قل)، وجعل منه قوله تعالى:﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[١]، أي: ليقيموها[٢]. والذي أميل إليه هو جواز إضمار لام الأمر مع الإعمال في حالة الضرورة؛ لوفرة الشواهد على ذلك، ولكثرة القائلين به .

(١) إبراهيم آية ٣١ .
(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢٩٧ .

المبحث الثاني: الزيادة، وفيه عدة مسائل

المسألة الأولى: زيادة (الكاف)

(الكاف) في العربية لها عدة معان[١]، منها: التشبيه، كقولهم: زيد كالأسد، والتعليل كقول الله تعالى:﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾[٢]، أي: لهدايتكم، وتأتي بمعنى (على) نحو: كن كما أنت، أي: على ما أنت، وحكى الأخفش عن بعض العرب أنه قيل له: كيف أنت؟ فقال: كخير، يريد: على خير، وربما تكون بمعنى الباء، أي: بخير، وتأتي للزيادة، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن السراج في قول الشاعر[٣]:

إلا كَخَارِجَةِ المُكَلَّفِ نَفْسَهُ وابني قَبيصَةَ أَنْ أَغِيبَ ويُشْهدا

قال: "فإن الكاف زائدة كزيادتها في قول الله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[٤]، وكقول الشاعر[٥]:

لواحقُ الأقرابِ فيها كالمقَق

(١) ينظر: الجنى الداني ٨٣ – ٨٧.
(٢) البقرة آية ١٩٨ .
(٣) البيت من الكامل، وقائله الأعشى . ينظر: ديوانه ٢٣١، سر صناعة الإعراب ٣١٢/١، المقتضب ٤١٨/٤.
(٤) الشورى آية ١١ .
(٥) البيت من الرجز، وقائله رؤبة . ينظر: ديوانه ١٠٦، سر صناعة الإعراب ٣٠١/١، اللمع ٧٥، أسرار العربية ١٩٦.

والمقق: الطول وإنما المعنى: فيها طول، كما يقال: فلان كذا الهيئة أي: ذو الهيئة"[١]. فالتقدير: إلا خارجة، وهذا كله من الاستثناء المنقطع عن الأول، معناه: لكن. و(خارجة) في البيت هو: خيرجان، ملك فارس[٢] .

وزيادتها في الآية الكريمة السابقة للتوكيد؛ ليصح المعنى، قال ابن جني: " لأنك إن لم تعتقد ذلك أثبت له (عز اسمه) مثلا، فزعمت أنه ليس كالذي هو مثله شيء، فيفسد هذا من وجهين: أحدهما ما فيه من إثبات المثل له عز اسمه وعلا علوا عظيما، والآخر أن الشيء إذا أثبت له مثلا فهو مثل مثله؛ لأن الشيء إذا ماثله شيء، فهو أيضا مماثل لما ماثله[٣]". وقيل: إن الكاف في الآية الكريمة ليست زائدة، وإنما جاءت لتفصل الكاف من الضمير[٤].

وذكر ابن جني أيضا أن الكاف تزاد أيضا في قولهم: لي عليه كذا وكذا؛ لأنه ليس ثمة معنى للتشبيه في هذا الكلام، إنما معناه: لي عليه عدد ما، وإذا لم يكن تشبيه، فالكاف زائدة، إلا أنها زائدة لازمة، بمنزلة (آثرا ما)، أي: أفعل هذا وإلا فلا تفعله، و(ذا) مجرور بها[٥].

وهناك رأي آخر في تأويل بيت الأعشى (٥٧ه)؛ إذ يرى أبو عبيدة(٢٠٩هـ) أنَّ (إلا) في البيت بمعنى (الواو)، وعليه يكون المعنى (وكخارجة) [٦]. ومجيء (إلا) بمعنى (الواو) نفاه جمهور البصريين[٧]، وأثبته

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢٩٥/١.
(٢) ينظر: تهذيب اللغة٢٢٠/٨ .
(٣) سر صناعة الإعراب٣٠٠/١ .
(٤) ينظر: مغني اللبيب٢٣٧ .
(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب٣١٢/١.
(٦) ينظر: مجاز القرآن ٦١ .
(٧) ينظر: الجنى الداني ٥١٨ .

وأثبته الكوفيون[١]، والأخفش[٢]، وأبو عبيدة معمر بن المثنى،وجعلوا من ذلك قوله: "﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾[٣].والذي أطمئن إليه أن (الكاف) في الشاهد الشعري زائدة؛ لكثرة القائلين بذلك؛ ولكون مجيء (إلا) بمعنى (الواو) مختلفا فيه عند النحويين .

(١) ينظر: الإنصاف١/٢١٦ .
(٢) ينظر: معاني القرآن١/١٦٢ .
(٣) البقرة آية ١٥٠ .

المسألة الثانية: زيادة (الياء) للضرورة

أورد ابن السراج هذه المسألة في باب ما جاء من الشاذ الذي لا يقاس عليه[١]، وقد جعله شاهدا على الزيادة عند الضرورة حالة كون الوزن ناقصا، فيشبع الحركة حتى يصير حرفا، وذلكَ نحو قوله[٢]:

نَفْيَ الدَراهيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفُ

فزيادة (الياء) في لفظة (الصياريف) عند ابن السراج كانت لضرورة شعرية. وأما (الدراهيم) فهي إن كانت جمعا لـــ(درهام) فلا ضرورة فيها، وهي جارية على القياس، وقد أثبتها الجوهري في الصحاح (٣٩٣هـــ)[٣]، وإن كانت جمعاً لـــ(درهم) فهي من باب الضرورة كما في (الصياريف) [٤] . والذي أراه أنها لحن؛ لأن الوزن يستقيم بدونها.

وأما ياء (الصياريف) فالمدة عند سيبويه من باب الجمع على غير واحده في الكلام، فقد قال: "وربما مدُّوا مثل: مساجد ومنابر، فيقولون: مَساجيد ومنابير، شبّهوه بما جُمع على غير واحدهِ في الكلام"[٥]. واستشهد بالبيت السابق .

والمتأمل في هذه الياءات التي تقع في هذا المكان يجد أنها لا تخلو من خمسة أمور: الأول: كونها في الواحد فرجعت في الجمع، نحو: مصباح ومصابيح. الثاني: كونها لشيء محذوف فهي عوض له، نحو: منطلق مطالق، حذفت النون؛ لزيادتها، فإن شئت جئت بالياء عوضاً عنها، وإن شئت تركتها على

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٤٥٠/٣.
(٢) صدر البيت هو: (تنفى يداها الحصى في كل هاجرة)، وهو من البسيط، وقائله الفرزدق . ينظر: الكتاب ٢٨/١، الممتع في التصريف ١٤٠، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤/١ .
(٣) ينظر: ١٩١٩/٥.
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٩٣/٢ .
(٥) ينظر: الكتاب ٢٨/١ .

ما هي عليه[١]. الثالث: كونها في غير الواحد، ولا العوض ولا الضرورة، فتكون تشبيعا للكسرة نحو: دانق ودوانيق، وليس ذلك بقياس يطرد عليه[٢]. الرابع: أن يكون في آخره مثلان نحو قردد وقراديد؛ ليزول معها اجتماع الأمثال[٣] . الخامس: أن تجيء الياء للضرورة كما هو في قول الشاعر (الصياريف) فقد أشبع الكسرة؛ حتى يستقيم الوزن، ومن ذلك أيضا قول الشاعر[٤]:

لَمَّا نَزَلْنَا نَصبْنَا ظِلَّ أَخبيَةٍ وَفَارَ لِلقَومِ بِاللحْمِ المَرَاجِيلُ

إنما حده (المراجل)، ولكن لما كانت الكسرة لازمة أشبعها للضرورة[٥]. والإشباع ضرورةً ليس في (الكسرة) فحسب، فقد يكون في (الضمة) و(الفتحة أيضا، ومن ذلك قول الشاعر[٦]:

وإنَّنِي حَيْثُ مَا يَسْرِي الهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أدْنُو فَأنْظُورُ

أراد (فأنظر) فأشبع الضمة، فنشأت الواو . وأما إشباع الفتحة، فمنه قول الشاعر[٧]:

فَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تَرمِي وَمِنْ ذَمِّ الرجَالِ بِمُنتَزَاحِ

أراد (بمُنتزَح) فأشبع الفتحة، فنشأت الألف[٨] .

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٤/١ .
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب٣٩٢/٢ .
(٣) ينظر: الممتع في التصريف١٤٠ .
(٤) البيت من البسيط، وقائله عبدة بن الطيب. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف٢٥/١، الكامل في اللغة والأدب١٠٩/٢ .
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢٠٣/١، أمالي ابن الشجري٢١٥/١.
(٦) البيت من البسيط، وقائله ابن هرمة. ينظر: ديوانه٢٣٩، الخصائص٣١٨/٢، أسرار العربية ٥٩، الممتع في التصريف١٠٩.
(٧) البيت من الوافر، وقائله ابن هرمة. ينظر: ديوانه ٩٢، الإنصاف٢٣/١، شرح شافية ابن ابن الحاجب٢٥/٤.
(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ٤١/١، إيضاح شواهد الإيضاح٣٨٣/١.

المسألة الثالثة: زيادة (إنْ)

(إنْ) الزائدة تكون في الكلام على ضربين، كافة، وغير كافة، فالكافة تكون بعد (ما) الحجازية نحو: ما إنْ زيدٌ قائم، وغير الكافة لها أربعة مواضع:

الأول بعد ما الموصولة الاسمية نحو[١]:

يُرَجَّي المَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وتَعرِضُ دُونَ أَدنَاهُ الخُطُوبُ

والثاني بعد (ألا) الاستفتاحية، كقول الشاعر[٢]:

أَلَا إِنْ سَرَى لَيلِي فَبِتُّ كَئِيبَا أُحاذِرُ أن تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبا

والثالث بعد ما المصدرية، كقول الشاعر[٣]:

وَرُجِّ الفَتَى لِلخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

والرابع قبل مدة الإنكار[٤]. قال سيبويه: "سمعنا رجلا من أهل البادية، قيل له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه! منكراً أن يكون رأيه على خلاف الخروج"[٥] .

---

(١) البيت من الكامل ، وقائله جابر بن رألان الطائي. ينظر: شرح التسهيل١/٣٧١، التصريح٢/٣٥٩، همع الهوامع١/٤٥٤.

(٢) البيت من الطويل، لم أقف على قائله. ينظر: الأضداد ١٩٠، مغني اللبيب٣٨، خزانة الأدب ٨/٤٤٣ .

(٣)البيت من البسيط، وقائله المعلوط القريعي. ينظر: الكتاب٤/٢٢٢، حروف المعاني والصفات٨٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه٧٥١ .

(٤) ينظر: الجنى الداني٢١١، ٢١٢، مغني اللبيب ٣٨، ٣٩.

(٥) الكتاب٢/٤٢٠ .

وقد تَطرَّق ابن السراج في باب الحروف التي جاءت للمعاني لـــمعنى (إنْ)، وذكر أنها تكون لغوًا في قولهم: (ما إن يفعل)، وتكون كـــ(ما) في معنـــى (لـــيس) [١]، كقول الشاعر:

وَرجِّ الفَتَى لِلخَيْرِ مَا إنْ رَأَيتَهُ

وقال في موضع آخر نقلا عن سيبويه:" وقد تلغى (إنْ) مع (مَا) إذا كانت اسمًا، وكانت حينًا"[٢]، ثم استشهد بالبيت السابق. أي: ما رأيته، والمعنى: مدة رؤيتك إياه، فـــ(ما) هنا مصدرية توقيتية .

وقد ذكر أبو علي الفارسي أن (إنْ) لغو في البيت، (وما)، مع الفعل بمنزلة المصدر، كأنه قال:رجَّه رؤيتك إيّاه، أي: وقت رؤيتك إيّاه، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ثم قال: فهذا عندي مثل (مَقْدِم الحاجّ)، (وخُفُوقَ النَّجْم)، وغيرهما من المصادر المقامة مقام الظروف الزمانية، وتحدَّث بأنَّ زيادة (إنْ) معها وهي بمعنى المصدر قليل جدًا، فالزيادة إنما تكون حالة كون (ما) للنفي نحو: (ما إنْ زيدٌ منطلقٌ)، فإنما حكم (إنْ) أن تزاد مع النافية، فكأن هذا الشاعر شبه التي مع الفعل بمعنى المصدر بالنافية، لاتفاقهما في اللفظ، كما شبهت النافية في ضرورة الشعر بالتي في معنى الاسم[٣] .

وهذا ابن جني يرى أنَّ دخول (إنْ) على (ما) المصدرية التي تدخل في الأصل على (ما) النافية؛ حيث عدَّ القياس اللفظي مشتملاً للمعنى؛ فلو سُئلت عن (إنْ) من قوله:

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١٧٣/٣.
(٢) ينظر: الأصول في النحو ٢٠٦/٢.
(٣) ينظر: التعليقة ٢٤٥/٤.

وَرجٍّ الفَتَى لِلخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

فإنك قائل: دخلت على (ما) المصدرية؛ لشبهها لفظًا بـــ(ما) النافية التي تؤكد بـــ(إن) من قوله[١]:

مَا إِنْ يَكادُ يُخَلِّيهِمْ لِوُجْهَتِهِمْ تُخَالِجُ الأَمرِ إِنَّ الأَمرَ مُشْتَرِكُ

فالشبه بينهما في اللفظ؛ لأنك لو جذبت إحداهما إلى أنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق (إن) بها. فالمعنى أشيع حكمًا من اللفظ؛ لأن اللفظ متصور لحال المعنوي وليس العكس[٢].

ونقل البغدادي عن الدماميني (٨٢٧هـــ) بأنه لا يتعين في البيت (ورج الفتى ..) زيادة (إن)، بل يحتمل أن تكون شرطية، و(ما) زائدة داخلة على الجملة الفعلية، ورده البغدادي (١٠٩٣هـــ) بأن الزائد يجب أن يكون المتأخر؛ لأنه مستغنى عنه دون المتقدم؛ لأنه جاء في مركز الصدارة؛ ولأن الزائد مؤكد، ورتبة المؤكد مؤخرة عن رتبة المؤكَّد[٣] .

(١) البيت من البسيط، وقائله زهير . ينظر: ديوانه ٧٨، المقتضب٢/٣٦٣، التعليقة٤/٢٤٦ .
(٢) ينظر: الخصائص ١/١١١.
(٣) ينظر: شرح أبيات المغني١/١١٣.

المسألة الرابعة: زيادة (لا) الثانية لتأكيد النفي

تحدث ابن السراج في باب (لا) عن هذه المسألة نقلًا عن سيبويه[١]، وذكر أنه لا يجوز أن تفصل بين (لا) وبين ما بني معها، وتقول: لا رجلٌ ولا امرأةٌ يا فتى، إذا كانت (لا) بمنزلتها في (ليس) مؤكدة للنفي حين تقول: ليس لك رجلٌ ولا امرأةٌ، ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

لا نَسَبَ اليَومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الفَتْقُ على الرَّاتِقِ

ومعنى ذلك أنَّ (لا) تجيء مؤكدة للأولى في النفي وليست عاملة، فإذا قيل: ليس زيدٌ قائما ولا عمرو، فـــ(لا) ليست عاملة في (عمرو)، وإنما مؤكدة لـــ(ليس) في معنى النفي[٣] .

ومذهب الجمهور[٤] أنّ (لا) تنصبُ النكرة بلا تنوين ما دامت تليها، وتُبنى معها على الفتح، نحو: لا رجلَ في الدار، فإن فصِل بينهما بفاصل بطل عملها، تقول: لا لك غلامٌ، ولا عندك جاريةٌ، فإن كان عطف مع تكرير (لا) وإعمال (لا) الأولى، فإن الاسم بعدها يكون مفتوحًا، وأما الاسم بعد (لا) المعطوفة ففيه ثلاثة أوجه: **الأول**: الفتح على إعمال (لا) الثانية، نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله .

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٤٠٣/١.
(٢) البيت من السريع، وقائله أنس بن العباس. ينظر: الكتاب٢٨٥/٢، اللمع٤٤، شرح شافية ابن الحاجب١٨٣/٤ .
(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه ابن السيرافي٨/٢ .
(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة٤٩٠/١، مغني اللبيب٧٨٣ .

الوجه الثاني: النصب على جعلها مؤكدة، وفي هذه الحالة تكونُ معطوفة على محل اسم (لا)، وهذا ما ذكره سيبويه، وأشار إليه ابن السراج، ومنه:

لا نَسَبَ اليَومَ ولَا خُلَّةً

وهذا الوجه ضعيف؛ لأن نصب الاسم مع وجود (لا) ضعيف، والقياس فتحه بلا تنوين. وقد خصه يونس (١٨٢هـ)[١]، وجماعة[٢] بالضرورة كتنوين المنادى. وذكر الزمخشري أنّ النصب على إضمار فعل، كأنه قال: ولا أرى خلةً[٣]. وأرى أن هذا التأويل قد يكون محتملا .

أما **الوجه الثالث**: فهو الرّفع إما بإلغاء (لا)، أو بزيادتها، ويكون عطف الاسم على محلّ (لا) الأولى مع اسمها؛ فإنّ موضعها رفع بالابتداء، نحو: (لا حولَ ولا قوّةٌ إلاّ بالله)، ومنه قولُ الشّاعر[٤]:

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ

وعدم تنوينه؛ فلأجل القافية.

(١) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٢، ٣١٠ .
(٢) ينظر: همع الهوامع ٣٤٧/١ .
(٣) ينظر: المفصل ١٠٤ .
(٤) البيت من الكامل، وقائله همام بن مرة وقيل غيره. ينظر: المقتضب ٣٧١/٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٢/٢ .

هذا كله في حالة إعمال (لا) الأولى، فإن كانت ملغيةً، رفع الاسم بعدها، وجاز في الثاني وجهان، هما: الأول: الفتح على إعمال (لا) الثّانية؛ نحو: (لا حولٌ ولا قوّةَ إلاَّ بِالله) ، ومنه قولُ الشّاعر(١):

فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَـأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

الوجه الثّاني: الرّفع على إلغاء (لا)، أو على زيادتها ويكون الاسم بعدها معطوفا على ما قبلها، نحو: (لا حولٌ ولا قوّةٌ إلاَّ بالله) ، ومنه قولُ الشّاعر(٢):

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لاَ نَاقَةٌ لِي فِيهَذَا وَلاَ جَمَلُ

والحاصل من ذلك كله أن ما بعد (لا) المعطوفة يكون منتصباً على محل اسم (لا) الأولى، وهذا هو الأرجح؛ إذ عليه جمهور النحويين .

(١) البيت من الوافر، منسوب لأمية بن الصلت . ينظر: اللمع٤٥، شرح الكافية الشافية١/٥٢٥ .

(٢) البيت من البسيط، وقائله الراعي النميري . ينظر: ديوانه ١٩٨، اللمع٤٤، التصريح١/٣٤٥ .

المبحث الثالث: التقديم والتأخير

المسألة الأولى: الفصل بين المتلازمين بالتقديم والتأخير للضرورة

عقد ابن السراج بابًا لـ(ضرورة الشاعر)[١]، ذكر فيه أن الوزنَ يُضطرُّ إلى حذفٍ أَو زيادةٍ أَو تقديمٍ أَوْ تَأْخيرٍ في غير موضعهِ وإبدالِ حرفٍ أَو تغييرِ إعرابٍ ... وليسَ للشاعِرِ أَنْ يحذفَ ما اتفقَ لَهُ ولا أَنْ يزيدَ ما شَاءَ بَلْ لذلكَ أُصولٌ يعملُ عليها، والضرورة كما يراها ابن السراج على قسمين: منها ما يحسنُ أَنْ يستعملَ ويُقاس عَليهِ، ومنها ما جاءَ كالشاذِّ ولكنَّ الشاعرَ إذَا فَعَلَ ذلكَ فلا بُدَّ مِنْ أَن يكونَ قَدْ ضارعَ شيئًا بِشيءٍ ولكنَّ التشبيهَ يخلتفُ فمنهُ قَريبٌ ومنهُ بَعيدٌ.ومن القسم الثاني الذي فيه التقديم والتأخير استشهد بقول الفرزدق(١١٠هـ)[٢]:

وَمَا مِثْلُه في النَّاسِ إلا مُمَلكاً أَبو أُمهِ حَيٌّ أَبوهُ يُقَارِبُهْ

وقد تأوله ابن السراج بقوله: "يريدُ: مَا مثلُه في الناسِ حَيٌّ يقاربهُ إلا مُملكٌ أَبو أُمِ ذلكَ المملكِ أَبوهُ ولكنْ نصبَ مملكًا حيثُ قَدَّمَ الاستثناءَ"[٣].

والفرزدق في هذا البيت يمدح إبراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك[٤]. ويرى السيرافي[٥] أن في هذا البيت ضروبًا من

(١) ينظر: الأصول في النحو ٤٣٥/٣.
(٢) البيت من الطويل. ينظر: الخصائص١٤٧/١، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب٢٠.
(٣) ينظر: الأصول في النحو ٤٦٧/٣.
(٤) ينظر: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٢٠.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢٤٤/١.

العيوب من التقديم والتأخير. ففرق بين المبتدأ والخبر بما ليس منه، وذلك أن قوله: (أبو أمه) مبتدأ في موضع نعت (الملك)، ففرق بينهما بقوله: (حيّ) و (حيّ) هو خبر (ما)، وفرق بين قوله: (حيّ) وبين قوله:(يقاربه) وهو نعت (حيّ) بـ(أبوه) وهو خبر مبتدأ، وقدم الاستثناء، وترتيب الكلام مع تقديم الاستثناء أن يقال: وما مثله في النّاسإلا مملّكًا أبو أمّه أبوه حيّ يقاربه، كما تقول: ما مثل زيد إلا عمرا أحد . فلو لم يكن في هذا البيت إلا تقديم الاستثناء فقط ما كان معيبًا، والذي فيه عيبان، أحدهما: الفصل بين المبتدأ وخبره بخبر (ما)، والآخر: الفصل بين خبر (ما) ونعته بخبر المبتدأ.

وواضح أن المعنى الذي أراد الفرزدق أن يثبته للممدوح يسير جدًّا، وهو أن هذا الممدوح لا يشبهه أحد على الإطلاق في فضائله إلا ابن أخته هشام بن عبد الملك، وهو بذلك يمدح الاثنين معًا، ولكن الفرزدق تعسف في القول حين أسرف في ارتكاب هذه الضرورات التي أدت بالتالي إلى خفاء المعنى المراد، وذلك لعدم ترتيب الألفاظ في الذكر على موجب ترتيب المعاني في النفس. ومع أن كلًّا من هذه المخالفات في نظم الكلام جائز باتفاق النحويين إلا أن اجتماعها على هذا النحو قد أورث الكلام تعقيدًا بحيث لا يفهم مغزاه من لا يعلم قصته.

المسألة الثانية: الفصل بين الاسم والخبر بتقديم المعطوف

أورد ابن السراج عند حديثه عن (الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف) [١] قول الشاعر[٢]:

وإلاَّ فاعْلَمُوا أنَّا وأَنْتُم بُغَاةٌ ما بَقِيْنَا في شِقَاقِ

وتأوله بقوله: "كأنه قال: فاعلموا أنا بغاة ما بقينا وأنتم كذلك. وتقول: إن القائمَ أبوه منطلقةٌ جاريتُه، نصبت القائم بإن، ورفعت الأب بفعله وهو القيام ورفعت (منطلقةً)، لأنه خبر إن، ورفعت الجارية بالانطلاق، لأنه فعلها"[٣]. وهذا التأويل سبقه إليه سيبويه[٤] في كتابه وحمله على التقديم والتأخير، ويرى ابن مالك[٥] أن سيبويه سوَّى بين (إنَّ) و(أنَّ) في جواز العطف على اسم (أنَّ) بمرفوع. و اعترض أبو حيان (٧٤٥هـ) على ابن مالك في نسبة هذا القول لسيبويه بأنه لو كان هذا قوله لنص عليه، فلم يذكر في: (باب ما كان محمولًا على إنَّ) سوى (لكنَّ) فقال: "ولكنَّ بمنزلة إنَّ"[٦] فلو كانت (أنَّ) بمنزلة (إنَّ) في ذلك لذكرها كما ذكر (لكنَّ)[٧]. وفي الواقع أن سيبويه وإن لم ينص على (أنَّ) صراحة، لكنه استشهد لها بقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾[٨] ، ثم

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢٢٩/١.
(٢) البيت من الوافر، وقائله بشر بن أبي خازم الأسدي . ينظر: ديوانه ١٦٥، الكتاب ١٥٦/٢، شرح أبيات سيبويه٢٦/٢.
(٣) ينظر: الأصول في النحو ٢٥٣/١.
(٤) ينظر: الكتاب١٥٦/٢.
(٥) ينظر: شرح التسهيل٥١/٢.
(٦) الكتاب ١٤٥/٢.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٢٠٠/٥.
(٨) التوبة آية ٣.

ثم بعد ذلك ذكر أن (لكنَّ) أيضاً مثل (إنَّ) [١] . فسيبويه أدخل (أنَّ) في الحكم بشاهدها القرآني، و ذكر (لكن) و لم يستشهد لها، و هذا أسلوب معهود في كتاب سيبويه، حيث يذكر الشاهد فيلمح إلى الحكم النحوي.

و ذهب كثير من النحويين[٢] إلى عدم جواز العطف بالرفع على محل اسم (أنَّ) المفتوحة مطلقًا؛ إذ لم يبق معها الابتداء، بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد، مرفوع أو منصوب أو مجرور، فاسمها كبعض حروف الكلمة. و اختاره الرضي (٦٨٦هـ)[٣]. و خرج الآية الكريمة[٤] على أن (ورسوله) عطف عطف على الضمير في (برئ)، وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل؛ لقيام الفصل بقوله: (من المشركين)، مقام التأكيد، أو على أن (رسوله) مبتدأ خبره محذوف أي: ورسوله كذلك، والواو اعتراضية، لا عاطفة. و خرج أبو حيان[٥] (بغاة) في قول الشاعر بأنه يحتمل أن يكون من باب العطف على التوهم، ويحتمل أن يكون (وأنتم) معطوفًا على مبتدأ محذوف تقديره: وإلا فاعملوا أنَّا نحنُ وأنتم بغاة، والجملة في موضع خبر (أنَّ) كما قيل في إنك وزيد ذاهبان: إن التقدير إنك أنت وزيد ذاهبان. والذي يظهر أن اختيار ابن مالك هو الأولى، إذ لا يوجد مسوغ حقيقي للتفريق بين إن و أن و لكن، وحجة من منع و هي كون (أن) صارت مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد، فاسمها صار كبعض حروف الكلمة، فيجاب عنها بأن جزء هذا المفرد هو الأصل؛ لأنه هو المبتدأ في الواقع الذي أسند إليه الحكم، فعطف على محله.

---

(١) ينظر: الكتاب ١٤٤/٢.
(٢) ينظر: تمهيد القواعد١٠٤١/٣.
(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٥٢/٤.
(٤) التوبة الآية ٢ .
(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٠٠/٥.

المسألة الثالثة : تقديم معمول الخبر في باب كان

قرر ابن السراج قول البصريين[١] من أن ما جاز في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير يجوز في باب كان ، ولكن لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه، فلا يقال: كانت زيدًا الحمى تأخذ، ولا: كان غلامَه زيدٌ يضرب، فلا يجوز هذا إذا كان (زيد والحمى) اسمين لكان، فإن أضمرت في (كان) الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك وهو الذي يقال له: المجهول، كان ذلك المضمر اسم (كان) وكانت هذه الجملة خبرها، فعلى ذلك يجوز، كان زيدًا الحمى تأخذ، واستدل لهم ابن السراج بقول الشاعر[٢]:

فَأَصْبَحُوا والنَّوى عَالي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْس كُلَّ النّوى يُلقي المَسَاكِينُ

وأوَّله بقوله: "كأنه قال: وليس الخبر يلقى المساكين كل النوى ولكن هذا المضمر لا يظهر"[٣]. وقد سبقه سيبويه إلى هذا التأويل فقال: "فلو كان (كلّ) على (ليس) ولا إضمارَ فيه لم يكن إلا الرفعُ في (كل)، ولكنه انتصَب على يُلْقي. ولا يجوز أن تَحملَ المساكين على (ليس)، وقد قدَّمت فجعلتَ الذي يعْمَلُ فيه الفعلُ الآخِرُ يَلِي الأوّلَ، وهذا لا يَحْسُن. لو قلتَ كانتْ زيداً الحُمىَّ تَأْخُذُ، أو تَأخذ الحُمَّى لم يجز، وكان قبيحًا"[٤].

---

(١) ٧٧٧٧٧٧٤ ينظر: الكتاب ٧٠/١، شرح التسهيل ٣٦٧/١.

(٢) البيت من البسيط، وقائله حميد الأرقط . ينظر: الكتاب ٧٠/١، شرح الكافية الشافية ٤٠٧/١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٨٦/٢.

(٤) الكتاب ٧٠/١.

ووجه المنع ههنا هو ما نُقِل عن سيبويه –وهو رأي الزجاجيّ (٣٣٧هـ) في التعليل– أنك أوليت كان ما ليس معمولًا لها[١].

وجوَّز ابن مالك[٢] في هذا الشاهد تأويلًا آخر وهو جعل كان زائدة.وأجاز الكوفيون[٣] ما منعه البصريون هنا، فقالوا يجوز الفصل بمعمول الخبر، واستدلوا بهذا البيت من غير تقدير ضمير الشأن. واحتجوا كذلك بقول الآخر:

قنافذُ هدَّاجونَ حولَ بيوتِهمْ بما كانَ إيَّاهم عَطيةُ عَوَّدا[٤]

فـ (إياهم) منصوب عندهم بقوله: (عَوَّدَ)، وهو خبر (كان) و (عَطِيةُ) اسمها، واستدل ابن مالك[٥]لصحة رأي الكوفيين بقول الشاعر[٦]:

باتتْ فؤاديَ ذاتُ الخالِ سالبةً فالعيشُ إنْ حُمَّ لي عيشٌ من العَجَبِ

أراد: باتت ذاتُ الخال سالبةً لفؤادي لكنه جعل سالبة حالا من ذات الخال، والعامل فيها باتت قال: فقدم منصوب الحال على مرفوع عاملها وهو شبيه بما منعه البصريون من تقديم منصوب كان على مرفوعها.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١٩١/٢.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٧/١.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٧/١، التذييل والتكميل ٢٤١/٤، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٣٧/٣.
(٤) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق . ينظر: المقتضب ١٠١/٤، شرح الكافية الشافية ٤٠٣/١.
(٥) هذا النقل عن ابن مالك لا يوجد في شرح التسهيل المطبوع لكنه موجود في التذييل والتكميل ٢٤٤/٤، تمهيد القواعد ١١٨١/٣.
(٦) البيت من البسيط، لم أقف على قائله. ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٤/٤، تمهيد القواعد ١١٨١/٣.

وقولِ الآخر[١]:

لِئنْ كان سَلمَى الشَّيْبُ بالصَّدِّ مُغْرِيًا لقد هَوَّن السُّلْوانَ عنها التَّحَلمُ

فـ(سَلمى) منصوب بـ (مغريًا)، وهو خبر (كان). ورأى ابن مالك أنه لا سبيل إلى ضمير الشأن لظهور النصب في الخبر.

ورأى أبو حيان[٢] أن ما ذهب إليه ابن مالك من سلامة الدليل، وأنه لا سبيل إلى مخالفته ليس كما ذكر؛ لاحتمال أن يكون (فؤادي) ليس معمولاً لـ (سالبةَ)، ولا (سَلمى) معمولاً لقوله (مُغْرِيًا)، بل هما مُنادَيان، كأنه قال منادياً لسلمى: لئن كان – يا سلمى – الشيبُ بالصَّدِّ – أي بِصَدِّكِ – مُغرياً، وقال منادياً لفؤاده: بانت – يا فؤادي – ذات الخال سالبةً، أي سالبةً لك، وإذا احتمل أن يكون منادَيَيْنِ لم يكن في ذلك حُجة؛ لأنه إذا دَخل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال، فلو كان مكان (سَلمى) و (فؤادي) اسم يظهر فيه الإعراب نصبًا كان يسلم الدليل، لكنه لا يظهر فيه النصب، فاحتمل ما قاله المصنف، واحتمل ما قلناه، فسقط استدلال المصنف به على صحة المُدَّعى.والظاهر صحة ما قاله ابن مالك لأن حمل الشاهدين على النداء تأويل بعيد يكاد يفسد المعنى.

(١) البيت من الطويل، لم أقف على قائله . ينظر:التذييل والتكميل ٢٤٤/٤، تمهيد القواعد ١١٨١/٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٤/٤.

المسألة الرابعة: تقديم جواب الشرط إذا لم ينجزم

قرر النحاة[١] أنه إذا جاء الجزاء على مقتضى الأصل صالحًا للشرطية لم يحتج إلى فاء تربطه بالشرط، فالأولى خلوه منها، ويجوز اقترانه بها. فإن خلا منها وصُدِّرَ بمضارع جزم، سواء كان الشرط مضارعًا نحو: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا﴾[٢]،أو ماضيا كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا﴾[٣](من كان يريد الحياة الدنيا وزينتَها نُوَفّ إليهم أعمالهم فيها). وقد يرفع بكثرةٍ إن كان الشرط ماضيا، أو منفيا بلم، وبقلة إن كان غير ذلك. فالأول كقول الشاعر[٤]:

وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسْأَلَةٍ يَقولُ لَا غَائِبٌ مَالِي ولَا حَرِمُ

والثاني قول الآخر[٥]:

يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصرَعْ أَخوكَ تُصرَعُ

ورفعه عند سيبويه[٦] على وجهين: على تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفًا. وعلى حذف الفاء. ومنع المبرد[٧] تقدير التقديم. وانتصر ابن السراج لرأي المبرد قائلًا: "والذي عندَ أَبي العباس وعندي فيه وفي مثالِه أَنَّهُ على إضمارِ

(١) ينظر: شرح التسهيل ٧٨/٤.
(٢) الطلاق آية ٢.
(٣) هود آية ١٥.
(٤) البيت من البسيط، وقائله زهير . ينظر: الكتاب٦٦/٣، المقتضب ٧٠/٢، الأصول في النحو ١٩٢/٢، ١٩٤/٢.
(٥) البيتان من الرجز، وقائلهما جرير. ينظر: الكتاب ٦٧/٣، شرح التسهيل ٧٨/٤.
(٦) ينظر: الكتاب ٧٠/٣.
(٧) ينظر: المقتضب ٧٢/٢.

(الفاءِ) لا غير؛ لأَنَّ الجوابَ في مَوْضِعِهِ، فَلا يجوزُ أَنْ تنوي بهِ غيرَ موضعِهِ إذَ وُجدَ لَهُ تأَويلٌ"[١]. فحجة المبرد[٢] أن الْجَواب فِي مَوْضِعه، فَلَا يجب أَن يقدر لغيره أَلا ترى أَنَّك تَقول: يضْرب غُلَامَه زيدٌ؛ لِأَن (زيد) فِي الْمَعْنى مقدم؛ لِأَن حق الْفَاعِل أَن يكون قبل الْمَفْعُول، ولَو قلت: ضرب غُلَامُه زيدا، لم يجز؛ لِأَن الْفَاعِل فِي مَوْضِعه، فَلَا يجوز أَن يقدر لغيره.

والأبيات الشعرية التي حملها ابن السراج على هذا التأويل هي قول الشاعر:

وإنْ أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ ... يقول لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

وقول الآخر:

يَا أَقرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقرعُ ... إِنَّكَ إنْ يُصرعْ أخوك تُصْرَعُ

وقول الآخر[٣]:

وإنيّ مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الجَانبِ الذي ... بهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنْ الجَوانبِ نَاظِرُ

وقول الآخر[٤]:

فَقلتُ تَحَمَّلْ فوقَ طَوقِكَ إنَّها ... مُطَبَّعةٌ مَنْ يأتِها لا يَضيرُها

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١٩٣/٢.
(٢) ينظر: المقتضب ٦٩/٢.
(٣) البيت من البسيط، وقائله ذو الرمة . ينظر: ديوانه ٢٤١، الكتاب٦٧/٣، المقتضب ٦١/٢، الأصول في النحو ٤٦١/٣.
(٤) البيت من الطويل، وقائله الهذلي. ينظر: الكتاب ٧٠/٣، المقتضب ٧٢/٢، الأصول في النحو ١٩٣/٢، ٤٦٢/٣.

قال فيهما: "أَرادَ: لا يضيرها مَنْ يأتِها، وإنَّك تصرعُ إنْ يصرعْ أَخوكَ عندَ سيبويه وَهْوَ عندنا على إضمارِ الفاءِ"(١). وقول الآخر(٢):

هَذَا سُرَاقَةُ لِلقُرآنِ يَدْرُسُهُ والمَرْءِ عِنْدَ الرُّشا إن يَلْقَها ذِيبُ

وقول الآخر(٣):

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابنَ عمِّي ولا أَخِي وَلكِنْ مَتَى مَا أَملكُ الضُّرَّ أَنْفَعُ

وقول الآخر(٤):

مَنْ يَفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يشكُرُها والشرُّ بالشَّرِّ عند اللهِ مِثْلانِ

قال في هذه الشواهد جميعًا: "وهذه الأبيات التي أُنشدت كلها لا تصلح إلا على إرادة الفاء في الجواب"(٥).

والذي أراه أن قول البصريين بتقدير التقديم لا ضرر فيه؛فليس عند البصريين بجواب له لفظًا؛ لأن للشرط صدر الكلام، بل هو دال عليه، وكالعوض منه، والجواب في الواقع محذوف(٦).

---

(١) الأصول في النحو ٤٦٢/٣.
(٢) البيت من البسيط، لم أقف على قائله . ينظر: الكتاب ٦٧/٣، الأصول في النحو ١٩٣/٢، ٤٦٢/٣.
(٣) البيت من الطويل، وقائله العجير السلولي . ينظر: الكتاب ٧٨/٣، الأصول في النحو ١٩٤/٢، التعليقة على كتاب سيبويه ١٨٥/٢.
(٤) البيت من البسيط، وقائله حسان بن ثابت، وقيل لغيره. ينظر: الكتاب ٦٥/٣، المقتضب ٧٢/٢، الأصول في النحو٤٦٢/٣.
(٥) الأصول في النحو ١٩٥/٢.
(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٩٨/٤.

المبحث الرابع: التعريف والتنكير:

المسألة الأولى: تنكير المبتدأ وتعريف الخبر:

جعل ابن السراج[١] المبتدأ و الخبر من جهة معرفتهما أو نكرتهما أربعة أقسام:

الأول: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو: عمرو منطلق: وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام.

الثاني: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو: زيد أخوك، وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيدًا على انفراده ولا يعلم أنه أخوه، أي: زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك هو الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة فإنما الفائدة في مجموعهما.

الثالث: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة، والجائز من ذلك ما كانت فيه فائدة. كأن يكون الكلام منفيًا فإن النكرة فيه حسنة؛ لأن الفائدة فيه واقعة نحو قولك: ما أحد في الدار، وما فيها رجل.

الرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا قلب ما وضع عليه الكلام، وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر. واستدل على ذلك بقول الشاعر[٢]:

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٦٥/١.

(٢) البيت من الوافر، وقائله حسان بن ثابت. ينظر:الكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٢/٤، الأصول في النحو ٦٧/١.

كأنَّ سلافةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مزاجَهَا عَسلٌ ومَاءُ

فجعل اسم(كان)(عسل) وهو نكرة، وجعل (مزاجها) الخبر، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير. وتأوله بقوله:"ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أن (عسلًا) و(ماءً) نوعان، وليسا كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد نحو: تمرة وجوزة، والضمير الذي في (مزاجها) راجع إلى نكرة وهو قوله: (سلافة)، فهو مثل قولك: خمرة ممزوجة بماء"(١).

ومن هذا القبيل أوَّل هذا البيت في موضع آخر مع قول الشاعر(٢):

قِفي قَبلَ التَّفرُّقِ يَا ضِبَاعَا ولَا يَكُ مَوقِفٌ مِنكِ الوَدَاعَا

بقوله: "والشعراء قد يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة؛ لعلمهم أن المعنى يئول إلى شيء واحد»(٣).ويوجد وجهان آخران لهذين البيتين رواهما ابن السيرافي (٣٨٥هـ)(٤) هما: أولهما: ما حُكي عن أبي عثمان (٢٤٩هـ)أنه كان ينشد:

يكونُ مِزاجُها عَسلاً ومَاءُ

يرفع(مزاجها) بـ(يكون)، وينصب (عسلا)؛ لأنه خبر يكون، ويرفع (ماء) بإضمار فعل كأنه قال: ومازجها ماء. وله نظائر. وثانيهما: تبقى الرواية:

يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

(١) ينظر: الأصول في النحو ٦١/١.
(٢) البيت من الوافر، وقائله للقطامي . ينظر: ديوانه ٣١، والكتاب ٢/ ١٤٣،المقتضب ٤/ ٩٤، المفصل ٣٣٧.
(٣) الأصول في النحو ٨٣/١.
(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه ٣٨/١.

ويجعل في (يكون) ضمير الأمر والشأن، ويرفع (مزاجها) بالابتداء، وما بعده خبره، والجملة في موضع خبر يكون.ونسب ابن الصباغ (٧٢٠هـ)[١] قولًا رابعًا في تأويل هذا البيت لأبي عليّ الفارسيّ لم أقف عليه في شيء من كتبه التي بين يدي، يخرجه من حيّز الضّرورة، فـ(مزاجها) ينتصب على الظّرف تشبيهًا، وإذا كان ظرفًا لم ينتصب بـ (كان) وجرى مجرى: عندك رجل، فكأنّه يقول: يكون عسل وماء مزاجها.

ومع صحة هذه الوجوه، يبقى تأويل ابن السراج وجهًا قويًّا لا غبار عليه للرواية التي رواها وهي رواية سيبويه[٢].

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٥٨٢/٢.
(٢) ينظر: الكتاب ٤٩/١.

المسألة الثانية: عطف المعرفة على النكرة بتأويلها بنكرة

قرر ابن السراج[١] أن نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيهِ منطلقينِ، على تأويل: وأخٍ لهُ، فهو في موضع نكرة، والدليلُ على أنه نكرةٌ دخول (رُبَّ) عليه، ومثل ذلك قول بعض العرب: كُلُّ شاةٍ وسخلتِها، أي: وسخلةٍ لَها، ولا يجوز ذلك حتى تذكر قبله نكرة، فيعلم أنك لا تريد شيئًا بعينه، واحتج على ذلك بما أنشده سيبويه من قول الشاعر[٢]:

وأيُّ فَتى هَيْجَاءَ أنْتَ وَجَارِها ... إذا ما رجَالٌ بالرِّجَالِ استقَلَّتِ

قال في تأويله: "فلو رفع لم يكن فيه معنى: أي جارها، الذي هو في معنى التعجب، والمعنى: أي فتى هيجاءَ، وأي جارٍ لها أنْتَ"[٣].

واحتج أيضا بقول الآخر[٤]:

كَمْ دُونَ بيتِكَ منْ صَفْصَفٍ ... ودَكْدَاكِ رمْلٍ وأعقادِهَا

ووَضْعِ سِقاءٍ وأحْقَابِهِ ... وحَلِّ حُلوسٍ وأغْمادِهَا

فقوله (وأعقادها) عطفه على المجرور بـ (مِن) ومِن، لا تدخل في هذا الموضع إلا على نكرة، كما أن (رب) لا تدخل إلا على نكرة، فلما أدخل (مِن) على

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢/٤٠.
(٢) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق. ينظر: الكتاب ٢/٥٥، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٣٨٧، الأصول في النحو ٢/٤٠.
(٣) الأصول في النحو ٢/٤٠.
(٤) البيتان من المتقارب، وقائلهما الأعشى . ينظر: الكتاب ٢/٥٦، الأصول في النحو ٢/٤٠، شرح أبيات سيبويه١/٣٢٢.

النكرة عطف على النكرة ما هو مضاف إلى ضمير النكرة، كما فعل في: (رب رجل وأخيه) كأنه قال: من ضفصف، ومن دكداك رمل واعقادها[١].

ثم قال عقب ذلك: "فجميع هذا حجة: لرب رجل وأخيه، وهذا المضافُ إلى الضمير لا يكون وحده منفردًا نكرة، ولا يقع في موضع لا يكون فيه إلا نكرة حتى يكون أول ما يشغل به "رُبَّ" نكرة ثم يعطف عليه ما أضيف إلى النكرة" [٢]. والأصل أنَّ (رُبَّ) و(كم) مختصتان بالنكرة[٣]، وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره نحو: رب رجل وأخيه، ورب شاةٍ وسخلتِها [٤]، وللنحويين في تخريج هذا مذهبان: الأول: أن المعطوف هنا غير مُعَرَّف، وهذا الضمير نكرة، وهذا الذي قرره ابن السراج وهو اختيار الزمخشري[٥]، والرضي[٦]. والثاني: أن المعطوف معرفة، لكنه جاز ذلك؛ لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع و هو اختيار الجزولي (٦٠٧هـ)[٧]، وابن الحاجب[٨]. وأرى أن هذا القول قوي؛ إذ به نسلم من الحكم بالاضطراب في وصف الضمائر بالتعريف و التنكير.

---

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه١/٣٢٢.
(٢) الأصول في النحو ٢/٤٠.
(٣) ينظر الكتاب ٢/١٠٨، و٢/٢٧٤، الكافية ٢١٧.
(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي٤/٢٩٣، شرح الأشموني٢/٣٥٠ .
(٥) ينظر : شرح المفصل٨/٢٨.
(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي٤/٢٩٣
(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي٤/٢٩٣
(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل٢/١٥٠.

المسألة الثالثة: تأويل اسم لا بالنكرة

اسم (لا) النافية للجنس لا يكون إلاَّ نكرة، وما جاء بخلاف ذلك يؤول بنكرة، وقد ذكر ابن السراج[١] شاهدين يتوجب تأويلهما بالنكرة في هذه المسألة:

أولهما: قول الشاعر[٢]:

لا هَيْثَمَ الليلَةَ للمَطِّي ولَا فَتَى مِثْل ابنِ خَيبريِّ

قال ابن السراج في تأويله: "فإنه جعله نكرة أراد: لا مثل هيثم"[٣].

وثانيهما: قول الآخر[٤]:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلادِ

أوَّله ابن السراج بقوله: "أراد: ولا مثل أمية" [٥]. والواقع أن لتأويل هذين هذين البيتين بالمنكر وجهين: إما أن يقدر مضاف هو (مثل)، فلا يتعرف بالإضافة؛ لتوغله في الإبهام، وإنما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام، وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرفة كان، وهذا الوجه هو الذي ذكره ابن السراج. وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٣٨٣/١.
(٢) البيتان من الرجز، لم أقف على قائلهما. ينظر: الكتاب ٢٩٦/٢، المقتضب ٣٦٢/٤، الأصول في النحو ٣٨٣/١.
(٣) ينظر: الأصول في النحو ٣٨٣/١.
(٤) البيت من الكامل، وقائله ابن الزبير الأسدي. ينظر:الكتاب٢٩٧/٢، الأصول في النحو ٣٨٣/١.
(٥) ينظر: الأصول في النحو ٣٨٣/١.

المبحث الخامس: الحمل على الموضع أو المعنى

فرَّق ابن السراج[١] بين العطف على الموضع والعطف على اللفظ بأن المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنهما كاسم واحد، والمعطوف على المعنى يعمل فيهما عاملان، والتقدير تكرير العامل في الثاني إذا لم يظهر عمله في الأول، وتصير كأنها جملة معطوفة على جملة، وكل جملتين يحذف من أحدهما شيء ويقتصر بدلالة الجملة الأخرى على ما حذف، فهي كالجملة الواحدة، ونظير هذا قولهم: ضربتُ وضربني زيدٌ، اكتفوا بذكر زيد عن أن يذكروا أولًا إلا أن هذا حذف منه المعمول فيه، وكان الثاني دليلًا على الأول، وذاك حذف العامل منه إلا أن حذف العامل إذا دل عليه الأول أحسن مع العطف؛ لأن الواو تقوم مقام العامل في كل الكلام.

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢/٦٥.

المسألة الأولى: حمل النعت على موضع لا النافية للجنس

قرر ابن السراج[١] في باب (لا) أنه يمكن أن يحمل النعت على موضع (لا) واسمها وهو الرفع، ومن ذلك قول امرئ القيس[٢]:

وَيْلُمِّهَا فِي هَوَاءِ الجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الذِي فِي الأَرْضِ مَطْلُوبُ

فرفع (مطلوبُ) حملًا على موضع الكاف؛ لأنها في تأويل (مثل) وموضعها موضع رفع. ونص تأويل ابن السراج : «لأنه قال: ولا شيء لهذا ورفع على الموضع. وإن شئت نصبت على التفسير كأنه قال: لا أحد كزيد رجلًا»[٣].فواضح أنه إنما رفع (مطلوب)؛ لأنه حمله على الموضع، ولو نصب حملًا على اللفظ أو على التمييز لجاز. قال سيبويه: «وتقول: لا كالعشية عشيةٌ، ولا كزيد رجلٌ؛ لأن الآخِر هو الأول، ولأن زيدا رجل، وصار لا كزيد كأنك قلت: لا أحدَ كزيد، ثم قلت رجلٌ، كما تقول: لا مال له قليلٌ ولا كثير، على الموضع»[٤].ثم استشهد ببيت امرئ القيس السابق.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١/٤٠٥.
(٢) البيت من البسيط. ينظر:ديوانه٨٢، الكتاب ٢/٢٩٤، الأصول في النحو١/٤٠٥، شرح المفصل ٢/١١٦.
(٣) ينظر: الأصول في النحو ١/٤٠٥.
(٤) الكتاب ٢/٢٩٤.

المسألة الثانية: حمل العطف على موضع لا النافية للجنس:

رأى ابن السراج[١] أن العطف في باب (لا) على الموضع كالنعت، واستشهد على ذلك بقول الشاعر وهو رجل من مذحج[٢]:

هَذا لَعَمْرُكُم الصَّغَارُ بَعْينِه لا أُمَّ لي إنْ كَانَ ذاكَ ولا أَبُ

فعطف الأب بالرفع مراعاة لمحل (لا) مع اسمها، ويجوز أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل (ليس) فيكون لكل من (لا) الأولى والثانية خبر يخصها؛ لأن خبر الأولى مرفوع وخبر الثانية منصوب، كما يجوز أن تكون (لا) مهملة و(أب) مبتدأ خبره محذوف. قال ابن السراج: «والأجود أن تعطِفَ على اللفظ فتقول: لا حولَ ولا قوةٌ، هذا إذا جعلت لا الثانية مؤكدة للنفي، ولم يقدر أنك ابتدأت النفي بها، فإن قدرت ذلك كان حكمها حكم الأول فقلت: لا حولَ ولا قوةَ، وإن شئت عطفت على الموضع كما خبرتك»[٣]. فتلخص أن ما عدا البناءَ ممّا كان جائزًا في الصفة، فهو جائزٌ ههنا من الإعراب والتنوينِ. وهما شيئان: النصبُ والرفعُ، فالنصبُ بالحمل على لفظ المنفيّ؛ لأن الفتحة مشبَّهةٌ بحركة الإعراب، والثاني بالحمل على موضع المنفيّ؛ لأن موضعه نصبٌ بـ "لا"، ولولا البناءُ كان منوّنًا، والأمر الثاني الرفعُ بالحملَ على موضع المنفيّ والنافي، وموضعُهما رفعٌ على ما ذُكر في الصفة[٤].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٣٨٦/١.

(٢) البيت لرجل من مذحج في الكتاب ٢٩٢/٢، الأصول في النحو ٣٨٦/١، شرح المفصل ١١٠/٢.

(٣) الأصول في النحو ٣٨٦/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١٠٨/٢.

المسألة الثالثة: حمل الاسم المعطوف على موضع حرف الجر وما عملت فيه:

قرر ابن السراج[١] أن حرف الجر غير زائد، وذلك نحو قولك: مررتُ بزيدٍ، وذهبتُ إلى عمرٍو، ومُرَّ بزيدٍ وذُهب إلى عمرو، تقول فيه: إن موضع (بزيدٍ) في: مررتُ بزيدٍ منصوب، وموضع (إلى عمرو) في: ذهبت إلى عمرو نصب، وموضع (بزيد) في: مر بزيدٍ رفع، وإنما كان ذلك؛ لأنك لو جعلت موضع:(مررتُ) ما يقارب معناه من الأفعال المتعدية لكان (زيد) منصوبًا نحو: أتيتُ زيدًا، ولو أسقطت الباء في قولك: مررت بزيدٍ، لم يجز؛ لأن الأفعال التي هي غير متعدية في الأصل لا تتعدى إلا بحرف جر، فتقول على هذا إذا عطفت على الموضع: مررتُ بزيدٍ وعمرًا، وذهبتُ إلى بكرٍ وخالدًا، ومُرَّ بزيدٍ وعمرٍو، كأنك قلت: وأتى عمرٍو، وأتيتُ عمرًا، ودل "مررتُ" على "أتيتُ" فاستغنيت بها وحذفت، ثم استشهد على ذلك بقول جرير (١١٤هـ)[٢]:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِم أو مِثْلَ أُسرةِ مَنظورِ بن سيَّارِ

وتأوله بقوله: «كأنه قال: أو هاتِ مثل أسرة منظور؛ لأنّ جئني بمثل بني بدرٍ، يدل على: هاتِ أو أعطني وما أشبه هذا»[٣].

فواضح أنه نصب (مثل) التي في عجز البيت على حمل الاسم المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه؛ لأن معنى قوله: جئتني بمثل بني بدر: هاتني مثلهم، فكأنه قال: هات مثل بني بدر أو مثل أسرة منظور.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢/٦٥.
(٢) البيت من الكامل. ينظر: ديوانه١٦١، الكتاب ١/١٦٩، المقتضب ٤/١٥٣، الأصول في النحو ٢/٦٥.
(٣) الأصول في النحو ٢/٦٥.

المسألة الرابعة: تأنيثُ المذكرِ علَى التأويلِ

عقد ابن السراج[١] بابًا في (ضرورة الشاعر) ذكر فيه سبعة أوجه منها. والسابعة من هذه الضرورات التي ذكرها هي: (تأنيث المذكر على التأويل)، واستشهد على هذه الضرورة بخمسة أبيات: **الأول**: قول عمر بن أبي ربيعة (٩٣هـ)[٢]:

فكانَ مِجَنّى دونَ مَنْ كنتُ أتقَّي ثَلاثُ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ

وعلل ذلك بقوله: «فإنَّما أَنَّثَ الشخوصَ لقصدِهِ النساءَ، فحملهُ على المعنى، ثم أبان عن إرادته وكشف عَنْ معناهُ بقولِه: كاعبانِ ومُعصرُ»[٣].فواضح أنه إنما أنث (الشَّخص)؛لأنه كان في معنى الأنثى[٤].وكان ينبغي أن يقول: ثلاثة شخوص، من قبل أنّ الشخص مذكّر، ولكنه ذهب به مذهب النسوة؛ لأنهن كن ثلاث نسوة[٥].

والثاني: قول الشاعر[٦]:

وإنَّ كِلابًا هذهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وأَنتَ بَرِيءٌ مِنْ قبائِلها العَشْرِ

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٤٣٥/٣.
(٢) البيت من الكامل. ينظر: الكتاب ٥٦٦/٣، المقتضب ١٤٨/٢، الأصول في النحو ٤٣٥/٣.
(٣) الأصول في النحو ٤٣٥/٣.
(٤) ينظر: الكتاب ٥٦٦/٣.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٥١/١.
(٦) البيت من الكامل، لرجل من بني كلاب. ينظر: الكتاب ٥٦٥/٣، المقتضب ١٤٨/٢، الأصول في النحو ٤٣٥/٣.

وأوله ابن السراج بقوله: «فقال: عشر أَبطنٍ يريد: قبائل وأَبان في عجزِ البيت ما أراد»(١)، فواضح أنه ذهب بالبطن إلى القبيلة، وأبان ذلك بقوله: من قبائلها. فأوّل الأبطن بالقبائل(٢).

والثالث: قول جريرٍ(٣):

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سَورُ المَدِينةِ والجبالُ الخَشَّعُ

لأَنَّ السورَ من المدينة. والشاهد على إنه أنث (تواضعت) و(السور) ذكر(٤).

والرابع: قول الشاعر(٥):

رأتْ مَرَّ السِّنينَ أَخَذْنَ مِنّي كما أَخذَ السِّرارُ مِنَ الهِلاَلِ

قال ابن السراج في تأويله: «فَقالَ: أَخذنَ فردهُ إلى السنينِ ولم يردهُ إلى مرٍّ ؛ لأَنَّهُ لا معنَى (للسنين) إلا مَرها»(٦).

والخامس: قول الأعشى(٧):

وتَشرقُ بالقولِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ كَما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

أوله ابن السراج بقوله: «لأَنَّ صدرَ القناةِ من القناةِ»(٨). فأنث الفعل مع أن أن الفاعل ــ وهو (الصدر) ــ مذكر؛ وذلك لأن(الصدر) الذي هو مضاف هو جزءٌ من المضاف إليه، فأعطي له حكمه.

---

(١) الأصول في النحو ٤٧٧/٣.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣٠٥/٩.
(٣) البيت من الكامل. ينظر:ديوانه٢٥٩، الكتاب ٥٢/١، المقتضب ١٩٧/٤، الأصول في النحو ٤٧٧/٣.
(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه ٤٣/١.
(٥) البيت من الوافر، وقائله جرير. ينظر: المقتضب ٢٠٠/٤، الأصول في النحو ٤٧٨/٣ .
(٦) الأصول في النحو ٤٧٨/٣.
(٧) البيت من الطويل .ينظر: الكتاب٥٢/١، المقتضب ١٩٧/٤، الأصول في النحو ٤٧٨/٣.
(٨) الأصول في النحو ٤٧٧/٣.

المسألة الخامسة: حمل بعض الحروف على بعض

بيَّن ابن السراج[١] أن العرب تتسع في حروف الجر، فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معًا؛ لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبَّرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت بـ(في) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز؛ ألا ترى أن رجلًا لو قال: مررت في زيد أو: كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب في المعنى لم يجز. وقد حُكي: كنت بالمال حربًا وفي المالِ حَربًا، وهو يستعلي الناسَ بكفهِ وفي كفهِ. ثم استشهد على بقول طرفة (٥٦٤م)[٢]:

وإنْ يَلْتقِ الحَيُّ الجَمِيعُ تلاقني ... إلى ذِرْوَةِ البَيت الكَرِيمِ المُصَمد

قال في تأويله: «إنَّ (إلى) بمعنى (في)»[٣]. فكأنه قال: في ذروة البيت الذي الذي يصمد ويعضد.

ويرى الرضي[٤] أن الأولى بقاؤها على أصلها بمعنى منتسب إلى ذروة، لا لا بمعنى (في) كما قيل. وإقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة[٥]،والذي يبدو أن هذه المسألة محل خلاف بين النحاة[١]، ففريق يرى أن

(١) ينظر: الأصول في النحو ٤١٥/١.
(٢) البيت من الطويل. ينظر:ديوانه٢٤، الأصول في النحو ٤١٥/١، شرح الرضي على الكافية ١٧٢/٤.
(٣) الأصول في النحو ٤١٥/١.
(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٧٢/٤.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٦٤/٤.

أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم محمول على واحد مما يأتي: إما مؤول تأويلًا يقبله اللفظ، كما قيل في قوله تعالى:﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[٢] إنَّ (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شُبِّه المصلوب لتمكنه من (الجذع) بالحالِّ في الشيء.وإمَّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمَّن بعضهم (شربن) في قول الشاعر[٣]:

شَرِبنَ بِمَاءِ البَحرِ ثُمَّ تَرفَّعتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وفريق آخر يرى جواز نيابة الحرف عن الحرف أي أن يقترض الحرف من الحرف الآخر معناه.وواضح أن هذا اختيار ابن السراج والشواهد التي ذُكرتْ تشهد لصحة هذا الاختيار.

(١) ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي ٢٦٨.
(٢) طه: ٢٠.
(٣) البيت من الطويل، وقائله أبو ذؤيب الهذلى. ينظر: ديوان الهذليين ١/ ٥٢، المحتسب ٢/ ١١٤.

المسألة السادسة: العطف على عاملين

يرى ابن السراج[١] أن العطف على عاملين، لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع؛ لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت: قامَ زيدٌ وعمرٌو، فالواو أغنت عن إعادة (قام)، فلو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب، لكنت قد أحلت؛ لأنها كان تكون رافعةً ناصبة في حال قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ، فتعطف على الفعل والباء.

ثم ذكر بأن الأخفش[٢] أجازه ومن ذهب مذهبه: مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وخالدٌ بكرٍ، وذكر من حججهم ثلاثة أبيات هي، الأول: قول الشاعر[٣]:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فإنَّ الأُمورَ ... بِكَفِّ الإلـهِ مَقَادِيـرُهَـا

فَلَيْسَ بآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ... ولاَ قَاصِرٍ عَنْكَ مأمورُهَا

وذكر أن سيبويه كان يرفع (ولا قاصر)؛لأنه جعل المأمورَ من سبب الأُمور، ولم يجعله من سبب المذكَّر وهو المَنهيّ. ورأى أن من جره جعل (المأمورَ) للمنهيّ، و(المنهِيّ) هو الأُمورُ؛ لأنّه من الأُمور وهو بعضُها، فأجراه وأنّثه[٤]. والأخفش[٥] يرى أن (قَاصِرٍ) مَعْطُوف على (آتِيك)، و (مأمورها) على (منهيُّهَا).

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢/٦٩-٧٥.
(٢) ينظر: الأصول في النحو ٢/٦٩، واللباب ١/٤٣٤.
(٣) البيت من المتقارب. وقائله الأعور الشني، وقيل غيره. ينظر: الكتاب ١/٦٤، المقتضب ٤/١٩٦، الأصول في النحو٢/٦٩.
(٤) ينظر: الكتاب ١/٦٤.
(٥) ينظر: اللباب ١/٤٣٤.

وابن مالك[١] رأى في هذا البيت أنه ليس من العطف على عاملين، بل من حذف عامل لدلالة عامل مثله عليه، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير. والثاني قول الشاعر[٢]:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّها صِحَاحًا ولا مستنكرًا أن تُعقَّرا

قال سيبويه: «كأنّه قال: ليس بمعروف لنا رَدُّها صحاحا ولا مستَنْكَرٌ عَقرُها، والعَقْر ليس للردّ. وقد يجوز أن يَجُرَّ ويَحملَه على الردّ ويؤنّثَ؛ لأنَّه من الخيل»[٣]. والوجه الثاني للجر العطف على عاملين. والثالث قول الشاعر[٤]:

أكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبِينَ امرأً ونَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارَا

وسيبويه[٥] يذهب إلى أنه حذف (كُلُّ) بعد أن لفظ بها ثانية، ومن جوَّز عطف عاملين بواو واحدة جوز أن يعطف (نار) المجرور على (امرئ). وابن السراج قرر قول سيبويه ومشى عليه[٦].

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٧/١.
(٢) البيت من الكامل، وقائله النابغة الجعدي. ينظر: ديوانه٧٠، الكتاب٦٤/١، الأصول في النحو ٦٩/٢-٧٥.
(٣) الكتاب٦٤/١.
(٤) البيت من المتقارب، وقائله أبو داود . ينظر:الكتاب ٦٦، الأصول في النحو ٧٠/٢.
(٥) ينظر: الكتاب ٦٦.
(٦) ينظر: الأصول في النحو ٦٩/٢-٧٥.

المسألة السابعة : العطف على الأول بتقديره منونًا

قرر ابن السراج[١]أنه يجوز أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل، وتضاف استخفافًا، ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافًا إلى معرفة؛ لأنك إنما حذفت النون استخفافًا، فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة، والمعنى معنى ثبات النون. فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[٢]، فلو لم يرد به التنوين لم يكن صفة(لهدي) وهو نكرة، ﴿هَٰذَا عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَاۚ﴾[٣]،﴿إِنَّا مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ فِتۡنَةٗ لَّهُمۡ﴾[٤]، ثم استدل على جواز ذلك بقول الشاعر[٥]:

هلْ أنتَ باعِثُ دِينَارٍ لِحاجَتِنَا أو عبدَ رَبٍ أخا عونِ بنِ مِخراقِ

أوَّله بقوله: «أراد: بباعثٍ بالتنوين، ونصب الثاني؛ لأنه أعمل فيه الأول مقدرًا تنوينه، كأنه قال: أو باعثٌ عبدَ ربٍ، ولو جره على ما قبله كان عربيًا جيدًا، إلا أن الثاني كلما تباعد من الأول قوي فيه النصب واختير»[٦]. فواضح أنه نصب (عبدَ) على موضع (دينار).

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١٢٦/١.
(٢) المائدة آية ٩٥ .
(٣) الأحقاف ٢٤.
(٤) القمر٢٧.
(٥) البيت من البسيط، وقائله جابر بن رألان، وقيل غيره . ينظر: الكتاب ١/ ٧١ ، المقتضب المقتضب ١٥١/٤، الأصول في النحو١٢٧/٢.
(٦) الأصول في النحو ١٢٦/١.

المسألة الثامنة : حمل الصلة على معنى الاسم الموصول:

ومما جاءَ في الشعر في صلة (الذي) محمولًا على معناه لا على لفظه[١]:

وأَنَا الَّذِي قَتَّلتُ بَكْرًا بالقَنَا وتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامِ

أوله بقوله: «ولو حمله على لفظه لقال: "قَتَلَ"»[٢]. قال ابن يعيش (٦٤٣هـ): «وهو قليلٌ من قبيلِ الشاذّ، فاعرفه»[٣]. وإنما كان كذلك؛ لأن من شأن الصلة أن تعامل معاملة الغائب وإن كان خبراً عن مخاطب، فتقول: أنت الذي يفعل كذا، وأنتم الذين يفعلون كذا، ولا يكون الخطاب إلا في الشعر[٤].

(١) البيت من الكامل، وقائله المهلهل. ينظر: المقتضب ١٣٢/٤،الأصول في النحو ٣٠٩/٢، شرح المفصل ٤٢٣/٢.
(٢) ينظر: الأصول في النحو ٣٠٩/٢ــ ٣١١.
(٣) شرح المفصل ٤٣٢/٢.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٠٢/٣.

نتائج البحث

سعى هذا البحث إلى دراسة التأويل النحوي عند ابن السراج دراسة وصفية تحليلية، وقد توصَّل في نهايته إلى النتائج التالية:

١. يلجأ ابن السراج إلى التأويل حرصًا على الأصل من الانهيار أمام الشواهد النثرية والشعرية، أو ليعزز آراءه النحوية أمام آراء النحاة الأخرى. فالتأويل عنده وسيلة للمحافظة على الأصل النحوي الذي وضعه النحويون.
٢. أغلب التأويلات النحوية للشاهد الشعري عند ابن السراج مسبوق إليها من نحاة آخرين كسيبويه والمبرد .
٣. ظهر التأويل عند ابن السراج في خمسة أنماط هي: الحذف والتقدير، والزيادة، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والحمل على الموضع أو المعنى.
٤. الحذف أبرز الظواهر التي عالجها التأويل النحوي، وقد عبر الأسلوب عن طباع العرب في الاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه؛ لوجود قرينة، وقد أفاد ذلك تثبيت المعنى، وترسيخه في الذهن، إلى جانب الاختصار والإيجاز .
٥. من أنماط التأويل الذي تم دراسته عند ابن السراج الحمل على المعنى، وهذا الأسلوب يعبر عما أفرزه الطبع والسليقة العربية؛ حيث يخرج عن المألوف المطرد، ولم يكن هذا الخروج عبثا، بل كان لغرض التعويض عن نقص باستخدام لفظ يقارب اللفظ المحمول عليه في المعنى .
٦. هناك شواهد شعرية ونثرية لا يصح حملها على ظاهرها؛ لأن المعنى ليس عليه، فلجأ ابن السراج إلى تأويلها لتصحيح المعنى.
٧. تأويلات ابن السراج في مجملها خادمة للشواهد الشعرية، بعيدة عن الافتراضات البعيدة، والتمحلات الثقيلة .

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

١. أثر التأويل النحوي في فهم النص للدكتور غازي مختار طليمات، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، لعدد ١٥، ١٩٨٨م.

٢. الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٣. الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ .

٤. أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ .

٥. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٦. الأضداد، لأبي بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ .

٧. أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان، ١٤٠٩ه ـ ١٩٨٩م .

٨. أمالي ابن الشجري، لضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى:٥٤٢هـ)، تحقيق د محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ .

٩. الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لعلي بن عدلان الربعي، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)،المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ .

١١. إيضاح شواهد الإيضاح،لأبي علي القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م .

١٢. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٢٠ه .

١٣. التأويل في الحديث النبوي الشريف، للدكتور فلاح إبراهيم الفهدي، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

١٤. التأويل النحوي، للدكتور خالد حسين أبو عمشة، شبكة الألوكة.

١٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

١٦. التصريح على مضمون التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١ه ــ ٢٠٠م.
١٧. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
١٨. التعليقة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (المتوفى ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور عوض القوزي، ١٤١٠هـ .
١٩. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى،أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
٢٠. تهذيب اللغة،لمحمد بن أحمد الأزهري (المتوفى ٣٧٠هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م .
٢١. الجنى الداني في حروف المعاني،لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ .
٢٢. حجة القراءات، لعبد الرحمن بن زرعة، محقق الكتاب ومعلق حواشيه سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
٢٣. حروف المعاني والصفات ،لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٢٤.خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (المتوفى: ٨٣٧هـ)، تحقيق عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأخيرة، ٢٠٠٤م .

٢٥.الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية .

٢٦.الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق .

٢٧.ديوان الأعشى ميمون بن قيس، شرح وتحقيق د محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميزت، المطبعة النموذجية .

٢٨.ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥ه-٢٠٠٤م.

٢٩.ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق مجيد طراد، الناشر: دار الكتاب العربي، ١٤١٥ – ١٩٩٤.

٣٠.ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي(المتوفى: ٢٣١ هـ) رواية ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ ه.

٣١.ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م .

٣٢.ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهر تفاييرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١، ١٩٨٠ .

٣٣.ديوان طرفة بن العبد، تحقيق محمد مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢م .
٣٤.ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق الدكتور عبدالحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس، دمشق، مكتبة الدكتور مروان الوطنية .
٣٥.ديوان القطامي، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة ببيروت، ط١، ١٩٦٠م .
٣٦.ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه الدكتور واضح الصمد، دار صادر بيروت، ط١، ١٩٩٨ .
٣٧.ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق محمّد محمود الشنقيطي، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م .
٣٨.سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٢١هـ .
٣٩.شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبي محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م .
٤٠.شرح أبيات مغني اللبيب، صنعه عبد القادر عمر البغدادي المتوفى (سنة ١٠٩٣هـ)، حققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، ط٢/١٤٠٧ .

٤١.شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٢.شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لناظر الجيش: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٤٣.شرح ديوان جرير، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م .

٤٤.شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

٤٥.شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)،تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ط١ .

٤٦.شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى:٣٦٨هـ)، تحقبق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١ ، ٢٠٠٨م .

٤٧. شرح المفصل،لابن يعيش، قدم له د. إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م .

٤٨.شعر إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد نفاع، وحسين عطوان، مطبوعات اللغة العربية بدمشق، مكتبة الدكتور مروان .

٤٩.السيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر .

٥٠.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٥١.ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، تحقيق السيد إبراهيم محمد،دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

٥٢.ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة .

٥٣.الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ .

٥٤.الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٤٢٥ه ـ ٢٠٠٤م .

٥٥.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،للزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٥٦.اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

٥٧.لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، – ١٤١٤ هـ .
٥٨.اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن الصائغ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م
٥٩.اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـتحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت .
٦٠.ما يجوز للشاعر في الضرورة، لمحمد القزاز القيرواني، حققه وقدم لد د، رمضان عبد التواب، د. صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت .
٦١.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .م
٦٢.مجموعة أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت .
٦٣.معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.
٦٤.معاني القراءات، للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١، ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م .
٦٥.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، ابن هشام (المتوفى سنة ٧٦١هـ) ، تحقيق د/ مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر/ دمشق، ط٦، ١٩٨٥ .

٦٦.المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م .

٦٧.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨، ٢٠٠٧.

٦٨.المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد الأزدي، المعروف بالمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت .

٦٩.المقصور والممدود، لابن ولاد أبي العباس أحمد بن محمد التميمي، تحقيق بولس برونلة، مطبعة ليدن١٩٠٠م.

٧٠.الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، لابن عصفور،مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦ .

٧١.نتائج الفكر في النَّحو،لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى:٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٢ – ١٩٩٢م.

٧٢.النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (المتوفى ٤٧٦هـ)، قرأه وضبط نصه يحيى مراد .

محتويات البحث

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	مستخلص الدراسة:	٣٧٤٥
٢	Absststract	٣٧٤٦
٣	مقدمة البحث	٣٧٤٧
٤	مدخل	٣٧٤٩
٥	التأويل في اللغة	٣٧٤٩
٦	التأويل في الاصطلاح	٣٧٥٠
٧	أنماط التأويل عند ابن السراج:	٣٧٥١
٨	المبحث الأول : الحذف والتقدير، وفيه عدة مسائل	٣٧٥٣
٩	المسألة الأولى: حذف بعض الكلمة للضرورة	٣٧٥٣
١٠	المسألة الثانية: الحذف والإيصال	٣٧٥٥
١١	المسألة الثالثة: حذف الفعل لكثرته في كلامهم	٣٧٥٧
١٢	المسألة الرابعة: إضمار (قد) في جواب القسم	٣٧٥٩
١٣	المسألة الخامسة: حذف لام الأمر وإبقاء عملها للضرورة	٣٧٦١
١٤	المبحث الثاني: الزيادة، وفيه عدة مسائل	٣٧٦٣
١٥	المسألة الأولى: زيادة (الكاف)	٣٧٦٣
١٦	المسألة الثانية: زيادة (الياء)للضرورة	٣٧٦٦
١٧	المسألة الثالثة: زيادة (إنْ)	٣٧٦٨
١٨	المسألة الرابعة: زيادة (لا) الثانية لتأكيد النفي	٣٧٧١
١٩	المبحث الثالث: التقديم والتأخير	٣٧٧٤
٢٠	المسألة الأولى: الفصل بين المتلازمين بالتقديم والتأخير للضرورة	٣٧٧٤
٢١	المسألة الثانية: الفصل بين الاسم والخبر بتقديم المعطوف	٣٧٧٦
٢٢	المسألة الثالثة: تقديم معمول الخبر في باب كان	٣٧٧٨

م	الموضوع	رقم الصفحة
٢٣	المسألة الرابعة: تقديم جواب الشرط إذا لم ينجزم	٣٧٨١
٢٤	المبحث الرابع: التعريف والتنكير:	٣٧٨٤
٢٥	المسألة الأولى: تنكير المبتدأ وتعريف الخبر:	٣٧٨٤
٢٦	المسألة الثانية: عطف المعرفة على النكرة بتأويلها بنكرة	٣٧٨٧
٢٧	المسألة الثالثة: تأويل اسم لا بالنكرة	٣٧٨٩
٢٨	المبحث الخامس: الحمل على الموضع أو المعنى	٣٧٩٠
٢٩	المسألة الأولى: حمل النعت على موضع لا النافية للجنس	٣٧٩١
٣٠	المسألة الثانية: حمل العطف على موضع لا النافية للجنس:	٣٧٩٢
٣١	المسألة الثالثة: حمل الاسم المعطوف على موضع حرف الجر وما عملت فيه:	٣٧٩٣
٣٢	المسألة الرابعة: تأنيثُ المذكرِ علَى التأويلِ	٣٧٩٤
٣٣	المسألة الخامسة: حمل بعض الحروف على بعض	٣٧٩٦
٣٤	المسألة السادسة: العطف على عاملين	٣٧٩٨
٣٥	المسألة السابعة : العطف على الأول بتقديره منوناً	٣٨٠٠
٣٦	المسألة الثامنة : حمل الصلة على معنى الاسم الموصول:	٣٨٠١
٣٧	نتائج البحث	٣٨٠٢
٣٨	ثبت المصادر والمراجع	٣٨٠٣
٣٩	فهرس الموضوعات	٣٨١٢